



PROVISIONAL
A/PV.2265
10 October 1974
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والخامسة والستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٠ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس :

— مواصلة المناقشات العامة

الكلمات ألقيت من :

(سوازيلاند)	السيد هلوفي
(الكونغو)	السيد غاناو
(بوتان)	السيد بنجور
(الجزائر)	السيد رحال

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الي " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70173/4

البند ٩ من جدول الأعمال

مواصلة المناقشة العامة

السيد هلوفى (سوازيلاند) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، ان من سبقوني في الحديث أمام هذه الجمعية الموقرة ، قد موا اليكم ياسيدى الرئيس التهنئة لانتخابكم الاجماعي رئيسا لهذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومع ذلك اسمحوا لي أن أضيف الى ذلك التحيات الودية والتهنئة من جانب جلالة الملك سوبوذا الثاني ، وحكومة وشعب مملكة سوازيلاند .

ان سجلكم الحافل كزعيم من زعماء بلادكم العظيمة الجزائر ، وتجاربكم المعروفة جيدا فـي العلاقات الدولية ، كلها صفات تؤهلکم تماما لرئاسة مداولات هذه الجمعية التي تجتمع لأول مرة بعد الدورة السادسة الخاصة للأمم المتحدة التي كانت بلادكم هي الداعية اليها والتي لعبت فيها دورا بالغ الأهمية .

والحق أن وفد بلادى يثق في أن مداولات هذه الجمعية تحت قيادتكم الحكيمة سوف تنجح وسوف تسهم في ازالة العقبات التي تقف في طريق السلام والعدالة والتقدم والتفهم الدولي . ان الواجبات الثقيلة لمنصبكم العالي ياسيدى الرئيس ، قام بها بكفاءة في العام الماضى سلفكم السفير ممثل اكسوادور سعادة المستر ليوبولد بينيتس .

ان الحفاظ على السلام والأمن الدوليين عن طريق السعي لتنسيق أعمال الأمم — خلال هذه المنظمة ، هو أحد الأهداف الرئيسية للميثاق . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يرحب بحرارة بالدول حديثة الاستقلال وأقصد بها بنغلاديش وفرنادا وغينيا بيساو ووسط الدول المستقلة الحرة ذات السيادة . ان قبول هذه الأعضاء الثلاث الجدد في رأى وفد بلادى هو شعاع ضوء في سماء مليدة بخيوم الشك في عالمية هذه الهيئة العليا .

ان الشياء الخطير فيما يتعلق بالأمم المتحدة ، هو أن مشاكل السلام العالمى والعدل والتقدم التي كرسست هذه الجمعية نفسها لها في الدورة الخامسة والعشرين لم تقل . ان عالمنا لا يعاني من نقص في المشاكل ، انه بصفة دائمة يعيش ارباب الحرب والحروب المحلية والانقسام

والقهر والفقر والجوع والتضخم والبطالة ونقص الانتاج والمطالب الاجتماعية والنقص في التمويل . وكل هذه المشاكل لا تزال معنا سواء أ كنا يسارا أم يمينا أم وسطا وهي تنتشر في جميع أنحاء العالم كأشواك تنغرس في الجسد .

وحتى قبل الزيادة الأخيرة في أسعار البترول وغيره من السلع ، فان اقتصاد العالم كان في حالة من الفوضى . ان التضخم العالمي وعدم الاستقرار النقدي هي الأسباب الرئيسية لذلك . ومع أن العالم الصناعي حقق نموا اقتصاديا كبيرا خلال السنوات القريية فان الدول النامية لم تشارك مطلقا مشاركة فعلية في هذه التنمية . وواقع الأمر أن شروط التجارة بالنسبة لهذه الدول النامية تتدهور باستمرار مما يؤدي الى مشاكل في ميزان المدفوعات والابطاء في النمو الاقتصادي ، وفي نفس الوقت ، فان الحجم النسبي لمساعدات التنمية الرسمية قد بدأ في الهبوط .

ان الزيادة الأخيرة في أسعار البترول وتكاليف المنتجات الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والكيماويات الأساسية، قد زاد المشاكل سوءاً فوق سوء . وفي واقع الأمر فإن جزءاً من سكان العالم يعاني من نقص كبير في الأغذية ولا بد من بذل كل جهد ممكن لزيادة الناتج الزراعي العالمي .

والآن حيث نجد أنه حتى العالم المتقدم يعاني من عجز حاد في ميزان المدفوعات ، ومعدلات غير مقبولة للتضخم، فإن أخطار زيادة الحاجة الى النقد بل وزيادة معدلات الفائدة والركود الاقتصادي العام، كلها أمور وشيكة . ان واردات المواد الأولية التي يقدم معظمها الدول النامية سوف تهبط بما يترتب على ذلك من آثارا بالنسبة للأسعار والصادرات .

ان وفد بلادى يأمل باخلاص، أنه سوف يكون في الامكان وجود حل لاعادة توجيهه رأس المال من الدول الغنية الى الدول الضعيفة . ومهما كان الحل فانه من الضروري، ان المساعدات التي تقدم للدول الأقل تقدماً، يجب أن تكون مساوية للخسائر التي تعاني منها . وأن مثل هذه المساعدة يجب أن تقدم بشروط طيبة، حيث لا تزيد أكثر فأكثر العبء المالي للدول المتلقية . وفي هذا الصدد فان بلادى تعلق أهمية كبرى على التنسيق الذى نتوقع أن يتحقق كنتيجة لعقد دورة خاصة للأمم المتحدة . ونحن نتطلع الى جني فائدة انشاء نظام اقتصادى دولي جديد نشق أنه لن يكون حروفا ميتة نجدها في أرشيف هذه المنظمة الدولية .

وأخيراً، فان وفد بلادى يشعر أن الصعوبة في السيطرة على الأنشطة العالمية، للشركات المتعددة الجنسية، أمر يتطلب الدراسة من جانب هذه الجمعية . ومع أن تقديم هذه الشركات لرأس المال والمعرفة الفنية، أمر هام لتنمية العالم الأقل تقدماً، فان المسائل المتعلقة بالتوزيع المتكافئ للفوائد والسلطة لا تزال معلقة باستقلال غينيا بيساو واعادة حقوق شعب موزمبيق الذى سوف يؤدى بهذا البلد الى الاستقلال التام قريباً، وبوجود مشروع لاستقلال أنجولا، وقد أصبح حقيقة، فان افريقيا تحركت أقرب وأقرب الى تحقيق هدفها الرئيسي، وهو الحرية الإقليمية والوحدة . ان وفد بلادى ينظر الى وضع حكومة مؤقتة بزعامة الفريليمو في موزمبيق كعلامة طيبة نحو جهود السلام في الجنوب الافريقي .

ان الاضطرابات التي وقعت في موزمبيق في أعقاب اتفاق لوزاكا التاريخي بين زعامة الفريليمو وحكومة البرتغال كانت أشياء سيئة ولا داعي لها . ان اتفاق لوزاكا نفسه ، اذا رأيناه في صورته الصحيحة ، يعتبر انتصارا رائعا للبصيرة والدبلوماسية من جانب كل أولئك الذين أسهموا وضحوا من أجل تحرير موزمبيق . أما بالنسبة لافريقيا ، فان الاتفاق هو مقدمات لا يمكن أن يخطئها أحد نحو التصفية الكاملة للاستعمار للقارة الافريقية .

ان الموقف الذى أعربت عنه حكومة البرتغال مؤخرا في ادراكها للحظة الصدق والحقيقة فيما يتعلق بحقوق الشعوب في أقاليمها السابقة وخاصة حق هذه الشعوب في تقرير مصيرهم واستقلالها الوطني ، يجب أن تلهم كل الشعوب المحبة للسلام في العالم للتعاون لكي تغلق بعض الصفحات الملتحمة في تاريخ البرتغال بطريقة مشرفة . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يشارك تلك الدول التي دعت الوطنيين في أنجولا الى أن يوحدوا الصفوف وأن يعملوا من أجل الاستقلال الفورى لبلادهم على أساس حكم الأغلبية .

ونحن في سوازيلاند نأمل باخلاص ونتطلع الى حل سريع للمأزق السياسي في ناميبيا . ان شعب ناميبيا شأنه شأن أى شعب آخر من حقهم أن يقرروا مصيرهم وأن يحققوا الاستقلال التام وحكم الأغلبية .

ان سياسة سوازيلاند لا تزال تقوم على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ولكن هذه السياسة لا تتفق مع أى شكل من أشكال انكار حقوق الانسان . اننا جميعا كأعضاء في الأمم المتحدة علينا مسؤولية فردية وجماعية ، لتحقيق الاحترام المناسب لسلطة منظماتنا وذلك حتى يمكن لأخوة الانسان أن تصبح حقيقة واقعة في عالمنا . ان الدول الافريقية كلها تنتهج سياسة حسن الجوار ، ونستطيع أن نفترض أن الجميع يرغبون أن يمارسوا هذه السياسة . ان السياسات العنصرية والتمييزية تعصل ضد حقوق الانسان الأساسية وانشاء علاقات مثمرة وطبيعية فيما بين البشر .

ان نظام المستوطنين في روديسيا يجب أن يتعلم درس البرتغال وأن يقرر السلام مع الأغلبية . ان وفد بلادى يرى أن الحكومة البريطانية التي بعد عشر سنوات من الحكم غير الشرعي في روديسيا ، لا تزال مسؤولة عن هذا الاقليم ، قادرة ولديها الامكانيات لنقل السلطة الى شعب زمبابوى .

ومادامت الأقلية المتميزة مسموح لها بالسلطة السياسية فانها لن تتخلى عنها طواعية على الاطلاق .
 ومع ذلك فان تقرير المصير أمر حيوى لبقاء افريقيا ، والاستقلال أساس ضرورى لوحدة هذه القارة .
 ان افريقيا كلها لا بد أن تكون حرة حتى تستطيع أن تتوحد .
 ان بانوراما الشرق الأوسط لا يزال يسوده الهدوء المشوب بالقلق . ان محاولات التوصل
 الى تحقيق السيادة الوطنية الحقيقية للحرب ولاسرائيل ، يعوقها عدم الانسجام والشك وانعدام
 الثقة . ولكن هذه المواقف بشرية ، مواقف دولة تجاه أخرى ، مواقف مجموعة عرقية تجاه أخرى ،
 مواقف كتلة تجاه كتلة أخرى ، ومع ذلك فاننا جميعا كان يجب منذ فترة طويلة أن ندرك أنه فـي
 الشرق الأوسط ، فاننا كبشر نواجه حقيقة أساسية ، أقصد بها السلام والتعايش في هـذه
 المنطقة وذلك حتى يمكن للموارد المتاحة ، بشرية كانت أو مادية أن تؤدي الى خلق جو لمجتمع
 جديد ، لا يتعلم الحرب من جديد .

ان السلام في الشرق الأوسط قد أصبح قضية وطنية بالنسبة لنا جميعا من أجل بقاء المجتمع الدولي . لأن بقاء هذا المجتمع الدولي كامن في التبادل واعتماد الأمم بعضها على بعض . ان غياب السلام في الشرق الأوسط يعني عدم وجود سلام في العالم كله . وبهذه الروح فان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره واعجاب به بكل الأطراف المعنية في صراع الشرق الأوسط لما أبدته من تفهم انساني ولسعيها لحل عن طريق المفاوضات . ونحن نعجب أيضا بالجهود الدبلوماسية لزعماء تلك المنطقة بالتعاون مع زعماء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لتحقيق فرص أفضل للسلام . ان كل الرجال ذوى الضمائر الطيبة ممن يقدرون الحياة الانسانية يشجعهم احتمالات اقرار سلام دائم في تلك المنطقة التي مزقتها الحرب .

وليس الشرق الأوسط وحده هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تزداد الخطورة فيها بما يهدد الأمن والسلام في العالم . ان الفشل المستمر في التوصل الى حل دائم في قبرص من خلال الجهاز الذى أنشأته هذه الجمعية هو الآن عقبة واضحة أمام شعب قبرص في معالجة مشاكلهم بطريقتهم الخاصة .

ان نسيج الوحدة الوطنية يتم نسجه في دول لا تزال منقسمة وتقسما الصراعات . كذلك فان نموذجا للوجود الوطني يجرى تطويره ، ولكن ليس بسهولة . وبروح عدم الانحياز فان وفد بلادى يثني على هذه العمليات ولن يتخذ في أى ظرف من الظروف أى عمل يثار اليه على أنه يؤثر على التطور الكامل لهذه العمليات .

ان مملكة سوازيلاند تعتقد أن شعب كمبوديا قادر على حل مشاكله دون تدخل خارجي . ونحن نرى أن هذا الشعب يحتاج الى التشجيع الضرورى من قبل هذه الجمعية لكي يفعل ذلك . ان هذا المبدأ يصدق بالمثل على كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في ظل الظروف الراهنة . ويقترح وفد بلادى فيما يتعلق بالمسألة الكورية مايلي : (أ) أن يشكل الأمين العام لجنة خاصة تتعرف على ما يمنع كوريا الجنوبية والشمالية من تحقيق رغبتهم المعلننة لتوحيد بلادهم سلميا . (ب) التحقق مما اذا كان في حالة انسحاب القيادة العليا للأمم المتحدة لن تتصاعد الأعمال العسكرية الى حرب أخرى كبيرة .

ان البشرية في هذه الأيام لا تواجه فقط مسألة تحقيق السلام العالمي والحفاظ عليه ،

ولا تواجه فقط بمشكلة وضع حد للحروب المحلية، ولا تواجه فقط مأزق تحسين أحوال الحياة لملايين من البشر يعانون الآن من الفقر المدقع والمرض والجوع. ان البشرية اليوم تواجه خطر اباداة الذات. ان العالم لا بد أن يحقق نزع السلاح الكامل لكي يعيد توجيه الموارد البشرية والمادية الى تلك المجالات التي يمكن أن تكون مثمرة من أجل السلام والتقدم والأخوة البشرية.

وفي هذا الصدد فان حكومة سوازيلاند سوف تواصل تأييد الجهود نحو اعلان المحيط الهندي منطقة سلام. وأود أن أكرر ما أعلنته حكومة صاحبة الجلالة حول هذا الموضوع في نفس هذه الجمعية منذ عامين فقط وأنا أنقل حرفيا :

” ان منطقة المحيط الهندي التي كانت حتى وقت لا تعتبر منطقة عسكرية حساسة بدأت تصبح هدفا لاهتمام بعض الدول ، وهو اهتمام أقل ميلا للسلام . ان الأمم التي تعتبر وبحق المحيط الهندي على أعتابها ليس لديها مخططات نووية ولا أى طموح عسكري أو معاد آخر في المنطقة وهي ترى أن الدول الأخرى يجب أن تعتبر المحيط وأن تنظر اليه نفس النظرة. ومالم تصبح بحار ومحيطات العالم معتبرة مناطق للتنمية الاقتصادية والسلمية فقط ، فان الاستخدام غير السلمي سوف يصبح من العسير أكثر وأكثر أن نوقفه ” (ص ٧-١٠) الجلسة

٠ (٢٠٥٦)

من المعروف لنا جميعا أن كل الدول الكبرى والدول الأعضاء في حلف الأطنطي قد تعاهدوا بأن ” ينقذوا للاجيال القادمة من كارثة الحرب التي جلبت على البشرية مرتين في جيلنا أحزاننا تجل عن الوصف ”. ان آثار العبودية وجراح الاستعمار والاستغلال لا تزال ظاهرة ومؤلّمة بالنسبة لنا نحن الافريقيين جميعا . ومن هنا فاننا ننظر بقلق عميق الى الحشد العسكري في المحيط الهندي من قبل الدول العظمى وحلف الأطنطي وأعضائه . ان قارتنا لا يجب أن تصبح ميدان قتال في وقت نحاول فيه اعادة بنائها من أنقاض الاستعمار .

وأخيرا فان هذه المنظمة برغم عدم الفاعلية الكاملة فيها ، لها الكثير من المزايا ، ولعل احدى هذه المزايا أن لديها القدرة على الحديث . ولقد نلت تتحدث طوال الثمانية والعشرين عاما الماضية . ان الحديث الى بعضنا البعض هبة من الهبات النادرة في الانسان ، ولكننا ان نتحدث يجب أن ننصت ليس فقط الى من يحدثوننا ، ولكن الى أنفسنا ، وذلك حتى يمكن لنا أبناء

الانسان أن نصل الى ندى الحرية والعدالة والسلام والسعادة والرخاء لتحقيق السلام والأمن
في عصرنا .

ان ذلك يمكن أن يحدث اذا حرص المندوبون الموقرون هنا على أن المداولات في هذه
الجمعية، في الظروف التي يمر بها عالمنا المضطرب، يجب أن تكون بحثا عن العامل الأسمى
في جهود السلام بدل المعادلات الدقيقة في صياغة القرارات.

السيد غاناو (الكونغو) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أود في بداية حديثي أن أضم صوتي الى أصوات المتحدثين الذين سبقوني الى هذه المنظمة لأعبر لكم عن مدى سعادة وفد الكونغو ، ان يراكم توجهون أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . وانني لا أفعل ذلك لمجرد اتباع تقليد وانما أؤدى واجبا من أحب الواجبات الى نفسي وهو التعبير عن السعادة التي تلقى بها شعب الكونغو خبير انتخابكم العظيم . وان هذه الثقة التي وضعت فيكم تضيف المزيد الى سجلكم الحافل كسياسي موهوب وديبلوماسي متمرس . تتشرف افريقيا كلها بأن يكون من عداد أبنائها كمجاهد ومحارب من أجل الحرية لا تتزعزع ارادته وايمانه ، تلك الارادة وذلك الايمان اللذان اكتسبهما في الكفاح الجزائري .

ان انتخابكم يمثل بصفة خاصة تحية يستحقها شعب الجزائر البطل الذي يعمل بتصميم تحت القيادة الحكيمة والمستنيرة للرئيس بومدين ليفتح الطريق أمام العالم الثالث ليتححر ويؤكد شخصيته . ان النجاح الباهر الذي أحرزه مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة والذي عقد في مدينة الجزائر منذ ثلاثة عشر شهرا وكذلك الدورة الخاصة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة عن المواد الأولية والتنمية التي عقدت بناء على مبادرة الرئيس بومدين لهي دلائل جديدة تثبت تمسك بلادكم المتزايد بقضية العالم الثالث . أما بالنسبة للكونغو فقد قدمت بلادكم أكثر من ذلك بكثير ياسيادة الرئيس ، وأقول ذلك بالرغم مما عرف عنكم من تواضع ، فمنذ أكثر من عشر سنوات وضع كل من شعبينا اليد في اليد ، أيد أخوية ومجاهدة يزداد تماسكها يوما بعد يوم . ان الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري لاستعادة سيادته هي رمز ومثال لكل الشعوب المهضومة حقوقها . ان التأييد الذي تقدمه بلادكم لكل القضايا الحرة وخصوصا لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية جعلت من الجزائر عاصمة الحرية والكرامة الانسانية .

اننا نعقد دورتنا في وقت حاسم من تاريخنا حيث يختلط النور بالظلام ، وحيث تولد الآمال وتموت ، ثم تحيا من جديد دون أن تستطيع أن تمد الانسانية بالطمأنينة والأمان . وتعد حالة فيتنام مثلا على ذلك وكنا نأمل أن يكون الدرس الذي أعطاه شعب فيتنام البطل لجيش العدو ان الذي أرسلته الولايات المتحدة الأمريكية - قد بدد كل الخيالات التي كانت تتصورها بعض الدول التي لم تع الدرس بأن من حق شعوب العالم أن تختار الطريق الذي يناسبها

لتحقيق تطلعاتها ، الا أننا نجد للأسف أن الامبريالية الأمريكية مازالت ماضية في غيرها وفي انتهاكها المستمر لاتفاقيات باريس التي شهدت مولد آمال كثيرة تموت كلها وتضع فينتام بل والعالم كله في وضع لا يعرف الأمان . ان منظمنا عليها أن تعمل وتعمل بسرعة حتى تطبق وتحترم كل اتفاقيات باريس . لأن ذلك هو الطريق الوحيد لقرار سلام دائم في ذلك الجزء من العالم ، الذي طالما عانى من فظائع الحروب العمد وانيّة .

وغير بعيد عن ذلك ففي كمبوديا يخضع شعب خمير لحرب غير عادلة يدفعها بشجاعة وتصميم كل يوم ويحقق كل يوم على المعتمدى انتصارات رائعة يعترف له بها العالم أجمع . واليوم تسيطر جبهة كمبوشيا للوحدة الوطنية على تسعة أعشار البلاد . ماذا تنتظر ان منظمنا لتقوم باتخاذ المسؤولية التاريخية التي تعود عليها ، بأن تطرد من المجتمع الدولي هؤلاء الخونة لامة خمير وأن تعود الحكومة الشرعية لكمبوديا التي يوجهها الأير نورودوم سيهانوك ؟

وكذلك من الأمور العاجلة ، أنه يجب أن نضع حدا للعدوان الامبريالي في كوريا ، وانا كنا قد هنأنا أنفسنا على القرار الذي اتخذته الدورة الثامنة والعشرين بحل لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا ، فان الاتفاق الجماعي الذي توصلت اليه الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ قد أصبح حجة اضافية يتذرع بها نظام الحكم في سيول للقضاء على المجهودات المشكورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتوصل الى توحيد الوطن الممزق بطريقة سلمية ومستقلة . الا أن الشعب - وقد سئم من الخيانات التي تقوم بها حكومة سيول وبالرغم من الردع الوحشي - يطالب كل يوم بخروج القوات الأجنبية التي تقف عقبة في سبيل توحيد البلاد وفي سبيل السلام ضد أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية . ولم يعد من المقبول أن نرى منظمنا سجيناً لذلك الاتفاق الجماعي الذي يتذرع به البعض للوقوف ضد تطلعات الشعب الكوري .

وقريب من هنا ، في الشرق الأوسط فان نفس المعتمد ين يريدون أن يخضعوا شعوباً ترجع تاريخ كفاحها الى آلاف السنين ، لقد قيل كل شيء عن الشرق الأوسط وان عجرفة الدولة الصهيونية قد كشفت من هذا المنبر وعبر عنها الكثير من المتحدثين هنا . وأود من جانبني أن أدعو المجتمع الدولي الى أن يتنبه حتى لا يترك لاسرائيل والذين يؤيدونها ليشوهوا من

عناصر تحليل تلك المشكلة واظهارها بأنها خلاف بين العرب واليهود ، بينما المسألة تتعلق بحق الشعب الفلسطيني الذي طرد من وطنه . واننا نهنيء أنفسنا بادراج هذه المأساة في جدول أعمال هذه الدورة وهي مأساة الشعب الفلسطيني البطل .

وفي شرق البحر الأبيض المتوسط نجد نفس المعتدين ينشرون الحرب والبؤس في جزيرة قبرص . ان الأزمة التي تمر بها هذا البلد العضو في حركة عدم الانحياز لا يمكن أن تتركنا غير مبالين . ان حكومة جمهورية الكونغو الشعبية ترى أن من واجب المنظمة أن تضمن استقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية قبرص .

وفي افريقيا فان حرب التحرير تزداد وتسجل انتصارات حاسمة . ان الكفاح البطل الذي تخوضه شعوب أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الذي يخوضه كل المضطهدين في الأرض ، قد ساهم - كما قال الرفيق ماريان نجوابي رئيس جمهورية الكونغو الشعبية في مؤتمر القمة لدول وسط وغرب افريقيا ، - في تحرير شعب البرتغال من نير الفاشية .

ان هذا التضامن في الكفاح يضمن استقلال أنجولا وكل الأراضي الخاضعة للسيطرة البرتغالية .
ان افريقيا التي كان املاك كابرال ، من أفضل أبنائها ، قد كتب بدمه صفحات من تاريخها ، وسوف
تحرر كل الأراضي الخاضعة لنير الاستعمار . واننا نحبي نذكرى املاك كابرال للدروس التي أعطاها
لنا جميعا ، وعلينا أن نحبي أيضا بلاده التي يسعدنا ويشرفنا أن نراها في منظمتنا الآن .
وأود أن أقدم لممثلي غينيا بيساو والتهاني الأخوية لشعب الكونغو ، باسم الرئيس نجوابسي ،
وأجدد لهم هذه التهنئة من هنا .

وأود أيضا باسم وفدي أن أهنيء ممثلي غرينادا وبنغلاديش لانضمام بلادهما كأعضاء في
منظمة الأمم المتحدة .

وبالعودة لافريقيا فان موزمبيق التي وضعت حدا للماضي الذي لا يمكن العودة اليه ، سوف
تحصل على استقلالها وسيادتها الدولية بعد شهر . وعلني الأمم المتحدة أن تضمن تنفيذ اتفاقيات
لوزاكا . أما افريقيا فمن جانبها فسوف تفعل كل ما في وسعها حتى تخفق كل محاولات المناورات
الاستعمارية التي تحاول أن تؤثر على مكاسب حرب التحرير في موزمبيق وخصوصا في أنجولا . وبالطريقة
المعروفة فهي تحاول تأخير استقلال أنجولا وأن تجعل البلاد تعاني من حرب شعبية .

ان كل هذه المناورات الاستعمارية الجديدة تحاول السيطرة على الثروات العظيمة التي
تضمها أنجولا ، تلك الثروات التي يريد الاستعمار استغلالها بكل الطرق . ان وصول المستعمرات
البرتغالية الى استقلالها لا يجعلنا ننسى ناميبيا ، وآذانيا ، وكوموروس وجيبوتي وكل الأراضي
الأخرى الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والتي تتطلع لاستقلالها وسيادتها .

واننا نرى أن بريطانيا العظمى يجب أن تلعب دورها وأن تتولى مسؤوليتها كاملة في زيمبابوي .
وكذلك فان قوى حلف شمال الأطلسي التي تؤيد النظام العنصري في جنوب افريقيا يجب أن تدفع
الحكم الأبيض هناك الى أن يعود الى طريقة العقل والتروي . ان الافريقيين قد وضعوا حدا
للمناورات الأخيرة لنظام بريتوريا للذين حاولوا أن يدعوا وفدا لا يمثل أحدا لينضم الى سياستهم
المدانة . ان الجمعية العامة قد أدانت مرة أخرى نظام التمييز العنصري وان وفدي يهنيء نفسه
بالقرار الذي وضع حدا للمحادثات بين السكرتير العام للأمم المتحدة وبين حكومة بريتوريا
عن ناميبيا .

وأخيرا ، أود أن أقول كلمة عن الاستعمار ، اننا أريد أن نبداً أي شك في قبولنا مبدأ الاستفتاء ، وأريد أن أسأل اذا كان هناك في هذه القاعة ممثل لمستعمرة قد يمة طلبت منه القوة المستعمرة مبدأ الاستفتاء أو أنه قبل الوجود الأجنبي ، في هذا الاستفتاء . ان التاريخ يقول لنا أن تلك القرارات فرضت على شعوبنا عن طريق رؤساء لا يمثلون هذه الشعوب على الاطلاق . ان المنطق البسيط والقواعد التي تحكم كل المجتمعات تقول بأن الاذن يكون في دخول المستعمر وليس في خروجه . وهي تلك الطريقة التي حاولوا أن يفرضوها علينا في علاقاتنا الاقتصادية معهم ، عند ما يطلبون ضمانات كافية للحصول على رؤوس أموالهم . وسوف نتحدث عن هذا الموضوع الذي يشغل بالنا في هذه الدورة .

في بداية التقرير عن نشاط المنظمة ، فان السكرتير العام السيد كورت فالد هايم ، قال وأنكر مقاله : " ظهور ارادة جديدة لوضع حد للمشكلات الكبيرة التي تواجه مجتمعنا " . (ص ١٩ من الفصل الثالث عشر من الوثيقة A/960I/Add. I) . ان وفدي قد قرأ هذا التقرير بمنتهى الاهتمام . ذلك التقرير الذي يتميز بموضوعيته التي تمثل عنصراً هاماً يظهر في أعمالنا . ولكن للأسف وبالنسبة للمشكلات الاقتصادية التي يجب أن تواجهها منظماتنا ، فان بعض الكلمات التي قيلت هنا يمكن أن تغير من تلك الصورة التي تتسم بالأمل . ففي الوقت الذي يمر فيه عالمنا بتغيرات كبيرة فهناك بعض القوى الكبرى التي تحاول أن تتمسك بسياساتها القديمة من التهديد . ان تطورات دول البلوريتاريا اليوم هو من أكبر المشكلات التي تواجه جيلنا .

ان الدورة السادسة الخاصة التي عقدت بمبادرة من الرئيس بومدين ، قد سمحت بأن تظهر صورة السياسة الجديدة وأن تسمح باتخاذ الاجراءات في عودة المجتمع الدولي الى وضع منظم . وانا كنا قد بدأنا أن نفهم الوضع ، فذلك لا يعني أن كل شيء سوف يتغير ، ولكن الحروب التي تدور تمنع من أن يتعلم البعض الدروس التي أعطتها تلك الدورة السادسة للأمم المتحدة . فقد ظهر الوضع في العالم الثالث الذي يؤثر عليه الامبريالية الدولية وتؤدي الى افقاره ومنع تقدمه . ان تلك الدورة الخاصة كانت فرصة لدول العالم الثالث في أن ترفض منطق التقسيم غير العادل للعمل الذي جعل الدول الفقيرة مقصور دورها على امداد الدول الغنية بالمواد الأولية وبأسعار بخسة ، ومن ناحية أخرى تجعلها مستدينة وذلك بشرائها المواد التي تحتاجها من الدول الغنية بأسعار باهظة .

وفي محافل دولية كثيرة يدين ويستنكر الكثيرون الأرباح الخيالية التي تحققها الشركات الدولية . واليوم فان ثلث سكان العالم يملكون سبع أثمان الدخل العالمي بينما دول العالم الثالث التي تمثل ثلثي البشرية لا تحصل الا على الثمن من هذا الدخل . وبالرغم من المأساة التي يتسم بها هذا الموقف فان دول العالم الثالث حاولت أن تتفهم وأن تصل الى علاقات اقتصادية سليمة .

واننا مقتنعون أن الحوار على قدم المساواة هو الذي يمثل الأريق الديمقراطي لوضع نظام اقتصادي جديد يؤدي إلى التعاون المشر بين جميع الشعوب .

من أول مهام العقد الثاني للتنمية هو أن يوظف في المجتمعات الغربية ، مجتمعات الاستهلاك والتبديد تفهما لظاهرة التخلف ، واليوم وفضل جهود كل أعضاء منظماتنا فان المجتمع الدولي يطالب وثيقتين ذاتا أهمية تاريخية ، فبيان برنامج العمل لوضع نظام اقتصادي جديد ، الذي جاءت فيه المبادئ الأساسية التي يجب أن تستند اليها العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تدعو منظماتنا في جو من التضامن الي المساهمة في البرنامج الخاص الذي وضع للأعضاء الأقل ثراء .

اننا الآن في مفترق الطرق سواء نقف في مواجهة لا تؤدي الي خدمة مصالح أي أحد ، أو أن يقوم تعاون بأخوة بين شعوبنا جميعا .

واليوم لا يمكن القضاء على بعض المبادئ التي أصبحت مرتبطة ارتباطا كبيرا بالاستقلال وسيادة الدول : أولها ، السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية حتى تسمح للدول المنتجة للمواد الأولية أن تحدد أسعار هذه المواد وحقوق الدول في التأميم . وثانيها ، هو الطابع المشروع للكفاح الذي تقوده البلاد النامية ضد الشركات المتعددة الجنسية التي نعرف جميعا آثارها .

لقد أكدت بلادى تضامنها مع الدول المنتجة للمواد الأولية التي يمثل كفاحها كفاحا لنا جميعا ان تحديد الدول المصدرة للبتترول لأسعارها يفتح الآمال لكل الدول الأخرى المنتجة للمواد الأولية في العالم الثالث. ان طبقاتنا العاملة مستعدة دائما للإنتاج ، ولكننا لسنا مستعدين أن ننتج بأى سعر من الأسعار يحدد أو يفرض علينا . فعلينا أن نبيع المواد الأولية بأسعار تسمح لنا برفع مستوى المعيشة للعامل في بلادنا ، وتسمح لنا بشراء المعدات اللازمة لنا . ولهذا فانه لا يمكن أن نخدعنا الحملة التي تشن ضد الدول المنتجة للبتترول . والرغبة في البحث عن حل نابع للأزمة الحالية يتأتى بأن نترك الأنازية والتبديد جانبا وأن نضع الأسس لقرار العدل والسلام في العلاقات الدولية ذلك أن التضخم لا تعاني منه الدول التي نشأ فيها فقط ، بل تتفاني منه أيضا دول العالم الثالث وقد دفعت ثمنا باهظا له .

ان أزمة الطاقة قد أصبحت حجة سهلة تستخدم بسرعة من قبل بعض البلاد المتقدمة لترفع من أسعار منتجاتها التي تصدرها . ويجب علينا دراسة التضخم في العالم بطريقة أكثر موضوعية وأكثر جدية .

في هذا الحد ويحاف عن العدل والسلام في العلاقات الدولية ، فقد رحبت بلدى بالمؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن حقوق البحار الذي عقد في كراكاس بفنزويلا . ان المجتمع الدولي يدرك بهذا الضرورة القسوى لاجراء تغيير جذري في التانون البحري الدولي . وبالرغم من بعض المواقف التي تعود الى الماضي ، فاننا نريد أن نعرب عن آمالنا في أن المفاوضات سوف تسفر عن اتفاق يكون من شأنه تحسين الاستغلال لأعماق البحار وتحسين التعاون الدولي على أساس من مساواة الحقوق بين جميع البلاد . والمهم الآن هو أن نؤكد ذلك ونفعله .

وجمهورية الكونغو سوف تشترك وسوف تستمر في اشتراكها في أعمال هذا المؤتمر المهام وذلك وفقا لاتفاق بين جميع أعضاء منامة الوحدة الافريقية . والكرة مازالت في جانب البلد ان الغنية وعليها أن تتصرف الآن وأن تحاول ألا تزيد الهوة الموجودة بين الدول النامية والدول المتقدمة . وحتى نصل الى سد هذه الهوة والتلليل منها يجب بالاضافة الى الوسائل المادية والمالية الضرورية أن تكون لمنامتنا سداة معنوية متزايدة . ولن نصل الى ذلك الا بشجاعة كبيرة وثبات وأن نعدل من الهياكل الموجودة حاليا حتي تستجيب لاحتياجاتنا . ان ذلك عمل حتمي ولا بد منه اذا أردنا أن نتحدث بجدية عن نزع السلاح واذا أردنا ألا تستفدم بعض البلاد الكوارث مثل الجفاف لمجرد الدعاية عما تقدمه ، واذا أردنا أن نضح هذا لتدخل الدول في التدرية في مسير دول شديدة مثل قبرر أو شيلي فعملينا أن نتضامن جميعا في ذلك .

وأنا أخيرا الى نهاية كلمتي وأنا مدرك بذلك أنني لم أفعل سوى أن كررت ما قاله الكثيرون ممن سبقتوني الى هذه المنصة . ولكنني ان أفعل ذلك فقد أردت بكل تواضع وباسم الرئيس ماريان نجراي أن أؤدم مساهمة متواضعة من جانب جمهورية الكونغو الشعبية في أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد بنجور (بونان) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، يشرفني ويسعدني أن أنقل من عائلتنا جلالة الملك جيم سنفي وانغشوك وحكومة وشعب بونان ، تحياتهم الحارة لكم ياسيدى ، ولكم أيها السادة الأعضاء . وأود أن أفتمم هذه الفرصة لكي أتدم تهنئتنا المصاهرة لانتخابكم الاجماعي للمنصب العالي ، منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين . وأن وفد بلادى ليدرك حقيقة أنكم تضرعون في هذا المنصب سنوات من التجربة الغصيبة في مجال العلاقات الدولية يومئذكم وزيرا لخارجية الجزائر . ونحن نشعر بسعادة خاصة بانتخابكم ، لأنه كان في الجزائر انتخبنا وقبولنا وفي مجموعة الدول غير المنحازة ، ونحن نتعهد بتأييد جهودكم في معالجة البند الصعبة بل والخلافة في بعض الأحيان بثقة ومهارة .

وأظنني سأكون مقفرا في واجبي اذا لم أشير الي القيادة القيمة التي تدومها سلفكم سعادة الصتر ليوبولد بينيتس خلال الدورة الثامنة والعشرين ، وكذلك خلال الدورة السادسة للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أسجل تقديرا العميق للجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد كورت فالد هايم الأمين العام لتنفيذ الأهداف السامية المتضمنة في ميثاق هذه الهيئة الدولية . ولقد واجه عاما صعبا بذل فيه قسارى جهده ليس فقط لتنفيذ القرارات المختلفة للأمم المتحدة ، ولكن أيضا لكي يابق المبادئ وأهداف الميثاق وذلك حتى يخفف من موافق الصراع في أى مكان تحدث فيه وذلك من خلال يفتاته وعمله النشط .

اننا نشعر بسعادة فامرة ان نرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد جمهورية بنجلاديش الشعبية ، وجمهورية غينيا بيساو وغرينادا وسط أسرة الأمم . ويقبول هذه الدول الثلاث ، في عضوية الأمم المتحدة ، أصبحنا أقرب من تحقيق مبدأ العالمية . ونحن نأمل أن الدول الباقية سوف تجدد سريعا طريقها الي هذه المنظمة العظيمة . ان حكومة بلادى تشمر بسعادة خاصة لأن بنجلاديش وهي جار قريب ، قد أخذت متعتها المشروع في هذه القاعة . ولعله ما يتدل بكلامي هنا أن أذكر بأن وزير خارجيتنا سعادة الصتر اوا تسيرنج أعلن في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة وأنا أنقل عنه :

" ان بوتان ترحب بمرور بنجلاديش. كدولة حرة مستقلة ذات سيادة ولدت أعربنا عن تعاطفنا وتأييدنا لشعب بنجلاديش خلال نضاله من أجل التحرر الوطني ونشعر بالسعادة اليوم لأننا كنا من أوائل من اعترف بواقع وحقيقة بنجلاديش " (من ٧ من الجلسة ٢٠٥٣) .

كذلك فان وفد بلادي أتيحت له الفرصة للاشتراك في مجلس الأمن في اجتماعه في العاشر من يونيو من هذا العام عندما وافق المجلس على القرار الذي يتضي بأن يولي لدى الجمعية العامة بقبول جمهورية بنجلاديش الشعبية في أسرة الأمم المتحدة ، ونحن نرحب بحرارة بهذا القرار. وانها بشاقتها القديمة وارثها سوف تكون تادرة على تقديم اسهام مفيد في هذه الجمعية والمحافل الأخرى بهدف دعم هذه المنظمة العالمية .

ان بوتان تدرك تمام الادراك التخييرات التي تحدث في ذلك الجزء من العالم الذي نعيش فيه ، ونحن ننفذ الخطوات الضرورية لكي نكيف سياساتنا ومواقفنا في اطار هذه التخييرات . والحق أننا نشني على زعماء شبه القارة لشجاعتهم وبسيرتهم ونحن نأمل مخلصين أن ذلك سوف يستمر لمصلحة اقرار سلام دائم في المنطقة . ان الباكستان أظهرت احساسا بالواقعية واعترفت ببنجلاديش كدولة مستقلة ذات سيادة . كذلك فان بنجلاديش من جانبها اتخذت موقفا ايضاً تجاه باكستان . ولقد رحبنا باتفاق نيودلهي الذي تحقق به هذا الحدث الهام . كذلك فاننا نأمل أن روح اتفاق "سلاما" والروح التي ولدتها هذه الاتفاقيات سوف تسود بين الهند وباكستان مما يؤدي الى تحقيق سلام دائم في شبه القارة . وفي هذا الصدد يسعدنا أن نلاحظ المحادثات المباشرة بين الهند وباكستان والتي عقدت مؤخراً لاعادة الاتصالات وتسهيلات السفر بين البلدين .

كذلك فان بوتان تواصل علاقاتها الودية الوثيقة بالدول المجاورة جميعاً هذه الروابط الودية تدعمت مؤخراً أثناء تتويج جلالة الملك جيم سنغى وانغشوك في الثاني من شهر يونيو في "تمبو" ولقد شرف هذه المناسبة وجود رؤساء الدول من الدول المجاورة ومثلي الدول الخمسة الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومثلي الدول الصديقة الأخرى .

ان ملكنا برفم شبابه وعمره سنه ، يتحمل مسؤولية كبرى باحساس كبير بالنضج ، والحكمة ، ويفضل توجيهاته فان بوتان تواصل التقدم بثبات وتقيم علاقات ودية مع كل الدول على أساس مبادئ التمايش السلمي والمساواة في السيادة . كذلك فان بوتان تؤمن بمبدأ عدم الانحياز وتتمسك بمبادئ

وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وما يشير الارتياح أن نلاحظ أن علاقتنا مع الهند لا تزال أفضل العلاقات مع وجود تعاون مشترك وثقة متبادلة ونحن نتطلع الي عصف فيه مزيد من التعاون والهدنة مع الهند في السنوات القادمة .

ان وفد بلادى يرحب أيضا بحرارة بفرينادا بمناسبة قبولها في عضوية الأمم المتحدة . وأن بروز فرينادا كدولة مستقلة ذات سيادة كان جزءا من عملية التطور التي بدأتها الدولة المشرفة عليها ونشدها بها المملكة المتحدة ونقل السلطة بالطرق السلمية وذلك علامة على الطريق في عملية تسوية الاستعمار .

كذلك فان حدثا سعيدا آخر بالنسبة لنا جميعا يتمثل في تبول فينيا بيسارو في الامم المتحدة . ونحن نرحب بهذه الدولة من أفريقيا التي ناضل شعبها نضالا طويلا استمر ما يزيد على عقد من الزمان للحصول على حته في الحرية والاستقلال . ولحمل وجود ممثلي فينيا بيسارو في هذه الجمعية يمثل التحية الالفة لكل شهداء هذا البلد .

ان التغيير الشير في البرتغال مع وصول القوى التقدمية الي السداة قد حقق ربحا من ربح التغيير في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا . ان ما فعلته البرتغال وما تنوى عمله في أفريقيا هو بأبيعة الحال لحظة عناية من لحظات التاريخ . ونحن نرحب بما تم مؤخرا من نقل السداة الي حكومة مؤقتة في موزمبيق بهدف منح الاستقلال لموزمبيق في يونيه ١٩٧٥ . ونحن نأمل أن حلا مرضيا سيتم الوصول اليه بالنسبة لجزر الرأس الأخضر . وأنه سوف يتم نقل السداة الي حركة التحرير في أنجولا بأقل قدر ممكن من التأخير ، وبدون أي تعديلات محلية سواء نتيجة لخلافات فرعية أو لحقوق الأقلية المستوطنة . ونلاحظ بارتياح وسرور بميرة البرتغال البعيدة المدى ، بتبولها لوائح الموقف ، ونهنيء الأمين العام لمبادرته في تسهيل سرعة التغيير .

ونحن نأمل أن المثل الذي ضربته البرتغال سوف يثير طريق النظام غير الشرعي في زمبابوي والنظام العنصري في جنوب أفريقيا . ان فيضان التغيير لا يمكن أن يوقفه أي سد وهمي سواء أكان ذلك هو الفصل العنصري أم غيره . ونحن نشفي على وزير خارجية البرتغال لتدبيره بالعنصرية والفصل العنصري من على هذه المنصة . وانما كان هناك أي درس يمكن استخلاصه من التحرك الحالي فان هذا الدرس هو أن جنوب أفريقيا يستحسن لها أن تقدم ادارة ناميبيا الي الامم المتحدة لكي توضع أنها أيضا سوف تغير موقفها . وفي نفس الوقت فان جنوب أفريقيا يجب أن تتخذ من الخطوات ما يلزم للقضاء على كل التوانين غير الانسانية والبذرة ، وأن تتخلى عن الفصل العنصري الذي أعلن ووافق أنه جريمة ضد الانسانية ، وأن تستجيب لنداءات هذه الجمعية . ان مثل هذا التغيير يمكن أن يسهم في السلام العالمي والاستقرار وأن الذين يعارضون التغيير سيكونون السبب في فناء أنفسهم .

ان بوتان دولة محبة للسلام وسوف يسعدنا أن نرى تخفيف حدة التوتر في أية مواقف متوترة . ويرى وفد بلادي أن الانفراج في الوقت الحاضر وان ظل متمسكا ، وان كان لا يزال هشاً ، ومع توفر أفضل النوايا في العالم لابد من العمل جيدا لدعم هذا الانفراج وجعله باقيا أبدا . ونحن

نشعر أن الاتجاهات نحو الانفراج مشجعة ولكنها جانب واحد من الاعلان الخاص بدعم السلام والأمن الدوليين ، والاعلان الخاص بتأوير العلاقات الودية بين كل الدول . ووفد بلادي يحلم بأهمية كبرى على تنفيذ هذه الاعلانات . ان خطوات كثيرة قد اتخذت في اتجاه دعم الأمن الدولي وعلى سبيل المثال فان الاتفاق المحدود فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية قد تم التوصل اليه . ونحن نأمل أن المحادثات التي سوف تستأنف فيما يتعلق بالحد من الاسلحة الاستراتيجية سوف تحقق تقدماً طيباً .

كذلك فان هناك مؤتمر الأمن الاوربي والتعاون وهناك مبادئ هامة تم الاتفاق عليها من جانب الدول الاوروبية . ونحن نأمل أن يؤدي ذلك قريبا الي نتائج طيبة . وبينما نجد أن الدول الكبرى مدممة على أن تضح الانفراج في مرفأ الأمان فان نتائج مؤتمر نزع السلاح ليست مشجعة بشكل كبير . ونحن نعتقد أن الهدف يجب أن يكون نزع السلاح الشامل والتام . وفي الماضي التريب فان اقتراحات كثيرة بشأن نزع السلاح عرضت على هذه الجمعية ، ولكن التقدم في هذا السدد بآي شكل مؤلم . ولقد أيد وفد بلادي في العام الماضي خفض الميزانيات العسكرية على أمل أن انتاج الأسلحة المدمرة يمكن أن يكون في حده الأدنى ، وأن تستفيد الدول النامية من هذا الفائض . ورغم هذه الجهود ، ومن سوء الحظ ، فان دولاً نووية مصينة تضي قدما في انتاج أسلحة نووية مدمرة ، وبالنظر الى ذلك فان مؤتمر نزع السلاح الشامل ، قد أصبح أصراً عاجلاً وطالما أكثر من أي وقت مضى . ووفد بلادي يمكن أن يرحب بعودة مؤتمر عالمي لنزع السلاح لخلق ظروف يمكن فيها تحقيق تقدم حقيقي . ان مثل هذا المؤتمر في رأينا يمكن أن يدعم أسس سلام دائم وهو الأمر الذي يعتبر أهم أهداف البشرية .

ان بلادي لا تحبذ التفجيرات النووية ، وانتشار الأسلحة النووية ، ومع ذلك بيد و من الضروري أن يكون هناك تمييز بين الاستخدامات العسكرية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان الاستخدامات العسكرية سوف تكون بمثابة كارثة ، بينما الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يمكن أن تسجل بأنشطة التنمية المطلوبة . وفي ظل الأحوال السائدة فانه من المفهوم أن أي دولة نامية لا بد أن تسعى للبحث عن حلول للمشاكل المعقدة الخاضعة بالتنمية ، وحتى بما في ذلك تارير امكانيات نووية سلمية . وبهذه الروح وفي هذا الاطار ، فان بوتان قد رت بثقة التأكيدات التي قدمتها الهند بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط .

يسعدنا أن نلاحظ أن الهدنة في الشرق الأوسط لا تزال سارية وكذلك اتفاقية الفصل بين القوات . وأن قوات الطوارئ الدولية للصندوق وراقيما في الحفاظ على الهدنة . ان الموتف لا يزال مع ذلك يتسم بعدم الاستقرار ، ويحتمل وقد بلادى أن ترار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، لا يزال يمثل أساسا طيبا لتسوية المشكلة ساميا في هذه المناقشة . ونحن نأمل أن الأطراف المعنية سوف تبدى مزيدا من التفاهم وروح الحل الوسط وتتغلب عن كل المزايم والمالبلة بالأراضي التي احتلت بالقوة ، آخذة في الاعتبار الحقوق المشروعة لكل الأطراف المعنية بما في ذلك الفلسطينيين . ان وفد بلادى ينذر بتلق عميق الى الأحداث الأخيرة في قبري . ومما يثير الارتياح أن نلاحظ أن اللاتغيبين في قبري قد بدأنا في تبادل أسرى الحرب ، ونحن نأمل أنهما سوف يدخلان في حوار مفيد . ونحن نؤمن بأن سيادة قبري وسلامة وعدة أراضيها لا بد من اعادتهما دون تدخل أى قوة من الخارج . ان هذا هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن نوضح فيه أن الدول الضعيفة وخاصة الدول غير المنحازة ، تستطيع أن تتمتع بالحماية وكذلك بمبادئ وأهداف الميثاق . ان بوتان أيضا تحبذ انشاء مناطق سلام في كل المناطق . وبهذه الروح فان حكومة بلادى أيدت المبدأ القائل بأن يكون المحيط الهندي منطقة سلام . ان هذه المسألة شغلت اهتمام الجمعية منذ عام ١٩٧١ . وأن تقرير الأمين العام عن آثار الوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي موجود ومتاح . نحن نأمل أن عمل اللجنة الخاصة بشأن عطية المحيط الهندي سوف يكون مثمرا . ان وفد بلادى يعترف تماما بأن المحيط الهندي يجب أن يظل دائما منطقة سلام . واننا نسمح للتنافس بين الدول الكبرى بأن تسير على هواها فان ذلك سيؤثر على المصالح الحيوية للدول المبالغة على المحيط وسوف تكون هناك آثار سيئة للدول الموجودة في الداخل ، والبعيدة عن المحيط أيضا الأمر الذى يمكن أن يؤدي الى بؤس اجتماعي واقتصادي وعدم استقرار سياسي .

ان الموقف في الهند الصينية مثل ايب امانا ، برغم أن الحرب انتهت رسميا فان الدول
المصنعية ، لا تزال تمناني من آثار الحرب . ونحن نأمل مخلصين أن الأطراف المعنية المختلفة
لتلك الدول سوف تجد سريعا حلا سلميا بهدف وضع حد لكل التوترات وبناء روح دائم للسلام في
تلك المنطقة .

وبهذه الروح فان وفد بلادى يؤيد أية محاولة يمكن أن تضمن الاستقرار والسلام في تلك
المنطقة .

ولقد لاحظنا بارتياح الاجماع حول مسألة كوريا ، الذى تم التوصل اليه في الدورة السابقة
للجمعية العامة . ومن سوء الحظ أن الداروف لم تكن موثية لترجمة هذا الاجماع الي عمل ايجابي ،
ونحن نأمل أن العلاقات في كل من كوريا الجنوبية والشمالية سوف تبدأ حوارا ، ممارسة للاجتماع ،
لتحقيق اعادة التوحيد السلمي بدون تدخل خارجي .

ان الموقف الاقتصادي الدولي كئيب . ولعل تمحيص بعض من البيانات التي سبق أن أنيت
في هذه التاعة هذا العام ، يوضح أن كارثة اقتصادية ذات ابيمة عالمية أصبحت وشيكة الحدوث .
وفي الدورة الخاصة السادسة التي عقدت في أبريل لبحث موضوع المواد الخام والتنمية ، فان وفد
بلادى قدم موقفا بلادنا فيما يتعلق بالتعويض الدولي لتلك الدول التي لم تستطع تحمل آثار التضخم
الذى تحقق نتيجة للزيادة العامة في أسعار المدخلات الأساسية المطالوبة للتنمية . واسموا لسي
أن أنقل هنا بعض الملاحظات من البيان الذى قدمته الى الدورة الخاصة للجمعية العامة وأنا أنقل
ما جاء في هذا البيان :

” نتيجة للموارد الكبيرة والاحتياجات والتكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها الدول الغنية
فان هذه الدول باستطاعتها أن تتحمل دمة الأزمة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى
فان أسوأ الضحايا هي تلك الدول النامية وخاصة الدول التي لا تزال على البحار والأقاليم
تقدم . ان هذه الدول تجد نفسها في موقف يوجب باتاءها فيه معرض للخطر مالم تتخذ
اجراءات مباشرة للعلاج .”

ان وفد بلادى أيضا اترح أن تقوم الأمم المتحدة ببحث انشاء صندوق خاص لدفع تعويضات
دولية لكل الدول التي تضررت كثيرا بسبب الأزمة الحالية .

ان الدورة الخاصة للجمعية العامة أوضحت أيضا الدول التي تضررت أكثر من غيرها وهي تلك الدول التي تعاني كثيرا مساويء النظام الاقتصادي العالمي وهي : الدول الأقل تقدما ، والدول التي لا تزال على بحار ، والدول النامية ذات الدخل المنخفض ، وغيرها. ولكن القائمة المؤقتة للدول التي يمكن أن تستفيد من صندوق البرنامج الخاص استبعدت عددا من الدول الأقل تقدما والبعيدة عن البحار . ونحن نأمل أن اللجنة الخاصة سوف تولى بالدول التي هي في حاجة الى مساعدة مباشرة للتخفيف من صعوباتها .

ومع أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت في بوتان في عام ١٩٦١ ، فقد حدثت تقدما كبيرا في فترة قصيرة من الوقت ورغم هذا التقدم فاننا في الوقت الحاضر نواجه صعوبات في تنفيذ البرامج الواردة في خطط السنوات الخمس . هذه المشاكل جاءت نتيجة للتضخم السريع وزيادة النفقات في النقل والارتفاع الحالي في المواد الأساسية والسلع الأساسية . هذه الصعوبات تميل الى تأخير تقدم جهودنا في مجال التنمية . وسعيا وراء الاعتماد علي النفس ، فان بوتان ليس لديها مواد أساسية يمكن أن تستمد منها لتخفيف عبئها .

وآخذين كل هذه العوامل في الاعتبار فان وفد بلادى سوف يراغب باهتمام شكل الأحداث واطار نظام اقتصادى عالمي بما في ذلك الاملاحات نظام النقد العالمي . ان منتجي سلعة واحدة أصبحوا بين يوم وليلة أغنياء بشكل فاحش . ان نقل الاحتياجات النقدية ليس فقط من الدول الغنية ، بل أيضا من الدول الفقيرة الي المنتجين التلائل لهم هذه السلعة ، لا يتفق مع أى مبادئ اقتصادية أو أدبية كما هي مفهومة في هذا العقد . وحتى لا ينهار الاعتماد العالمي — وان كانت دلائل انهياره ليست تليقة — مما يمكن أن يؤدي الي معاناته بالنسبة لملايين الناس في العالم الثالث ، فان علاجات حاسمة على مستوى دولي أصبحت أمرا ملوبا .

ان بوتان لم تستطع حضور مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في بوهارست في شهر أغسطس ، ومع ذلك فاننا قد تمنا ببعث مبدئي للتقرير الخاص بخطة العمل الدولية التي وافق عليها المؤتمر . وبينما نجد أن بعض مبادئ خطة العمل العالمية مقبولة بدرجة عامة لنا ، فاننا في حاجة الي مزيد من الوقت لبحث آثار ونتائج هذا التقرير . ونحن ندرك أن دولة مثل بوتان بعيدة عن البحر يمكن أن تتأثر الي مشكلة الانفجار السكاني بشئ من الحذر . وفي نادر وفد بلادى فان المسألة السكانية ترتبط بمشكلة الغذاء العالمية ، ونحن ننظر الي الارتباط المباشر بين الاثنين ، باعتباره نتيجة

حتمية لزيادة عدد السكان ، والهبوط التدريجي في الموارد . ويسعدنا أن مؤتمر الشدء العالمى سوف يعقد في روما في الشهر القادم ، وسوف يشارك وفدنا في مداولات هذا المؤتمر باهتمام كبير لايجاد حلول للموقف الخباير الذى يواجهه جزءا كبيرا من البشرية .

ان وفد بلادى يبدى اهتماما كبيرا بمؤتمر قانون البحار . ان قاع البحار والمحيطات البعيدة عن نطاق السلطة الوطنية أعلنته هذه الجمعية العامة ارثا مشتركا للبشرية . وليس هناك شك في أن هذا يجب أن يكون المفهوم الاساسى لأى نظام قانونى ، يهكم قاع البحار والمحيطات . والواقع أن أى جهود للبعد عن هذا المبدأ سوف تعرض للخاطر آمال واحتياجات الدول النامية ، وخاصة تلك الدول التى لا تطل علي بحار ، وتلك الدول التى تقع في مواعج جغرافية غير طيبة . ان مؤتمر كراكاس أسهم كثيرا ، في التوصل الي نظام قانونى شامل ، ويأمل وفد بلادى أنه في خلال المؤتمر القادم الذى سيعقد في جنيف ، سوف نجد أن احتياجات المجموعات المختلفة سوف تؤخذ في الاعتبار بصرف النظر عن حجمها أو موقعها الجغرافى . ان الحاج الموثق يتطلب اتفاقا دوليا بأسرع ما يمكن . ومع ذلك لا يجب أن يؤخذ ذلك على أنه يعنى الاضرار بالآمال المشروعة للدول النامية ، ولا بد لنا أن ننشىء نظاما دوليا تويا على أساس رشيد لمعالج كل الدول . ووفد بلادى يود أن يؤكد كثيرا علي أننا لا يجب أن نجعل ارث البشرية موفوعا لأعمال منفردة لأى من الدول الساحلية أو الدول البحرية الكبرى . وسوف يكون وفد بلادى على استعداد لأن يسهم في تحقيق قانون عادل للبحار .

ان وفد بلادى يرى أن الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها ، مع ما يمكن أن يتحقق من اسهامات الدول الاعضاء . ان منجزاتها سواء في المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى كثيرة ومتنوعة وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث فانه من المحتمى أن مناقج السرعات والحروب المحلية وانتهاكات الحقوق الانسانية لا بد من القضاء عليها . وللقضاء عليها وضمان بقاء الانسان في أحوال طيبة ، فان دكتور كورت فالد هايم الأمين العام في مقدمة للتقرير الخاص بعمل المنظمة أعلن ، وأنا أنقل ما قاله :

” ان المسألة الأساسية للأمم المتحدة وأعضائها لا تزال هي ، ما اذا كان الجهد الضرورى والارادة السياسية سوف تتحقق في الوقت المناسب لجعل المنظمة فعالة ففى

مواجهة المشاكل الشاملة في عصرنا " (من الوثيقة, A/960I/Add.I) وأنا آمل جداً أن
الجهود الضرورية والإرادة السياسية سوف تتحقق . وأود أن أختتم حديثي بهذه النغمة
نغمة التفاؤل المشوب بالحذر .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، لا يسع مثل الجزائر الا أن يضم صوته الى أصوات الذين وجهوا اليكم كل التحيات التي سمعناها وقد يكون في مكان أوفق ليعرف قيمة انتخابكم واستحقاقكم لهذا الانتخاب . فالقول بأننا قد تشرفنا بهذا الانتخاب بصفتنا جزائريين وافريقيين لا يمثل شيئا ، واننا نعرف أننا بتوجيهكم المستنير فان اعمال الدورة التاسعة والعشرين سوف تكفل بالنجاح .

ونريد أيضا أن نعرب عن اهتمامنا الكامل للسفير ليوبولد بينيتس الذي نؤكد له اعجابنا وصادقتنا لرئاسته الدورة الثامنة والعشرين بكل هذه الكفاءة والقدرة وكذلك رئاسته للدورة السادسة الخاصة لجمعيتنا .

من المخيف بالفعل بالنسبة لي أن أتحدث في نهاية المناقشة العجامة بعد ما قاله كل المتحدثين الموقرين الذين سبقوني ، وبياني بالمقارنة اليهم لن يكون في أحسن الأحوال سوى انعكاس متواضع لما استمعت اليه الجمعية من قبل . ان المشكلات قد أشيرت في هـذو الجمعية والتحليلات لها تمت ، وقد تم المقترحات ، وقد تم النصائح ، واقترح الحلول . فأرجو ألا ينتظر مني أن أقدم حلا جديدا أو دواء ناجعا يسمح لنا أن نحل مشكلاتنا وصعوباتنا .

الا انني أؤكد هنا مرة أخرى مشاعر القلق التي اتسمت بها معظم البيانات في مواجهـة الأخطار الكبيرة التي تهدد العالم . فهذه الأخطار تنجم من المشكلات نفسها التي تواجه المجتمع الدولي والتي يدرکہا المجتمع الدولي تماما ، ولكنها تنجم أكثر من الوضع المستحيل الذي يجد فيه المجتمع نفسه في تطبيق تسوية مرضية ودائمة لها .

ان التناقض الهائل الموجود بين عجزنا الكبير ، وبين نمو القوة البشرية الهائلة وسيطرة الانسان على بيئته هو في نظري تناقض يتسم به عصرنا الذي ظهرت فيه فجأة وفي وضوح النهـار الفوارق الهائلة التي تمزق عالمنا .

ولهذا السبب وبعد ربع قرن من الحرب العالمية الثانية ندخل في عصر نعيد فيه النظر في كل شيء ليس فقط في النظام الدولي القائم حتى الآن ، وانما كذلك في المبادئ التي تشكل أساسه وجوهره . وبالنسبة للشعوب فانها مرحلة الرفض . تلك المرحلة التي حركت الأجيال الشابة في العالم أجمع وما لاشك في أن النظام القديم هو الذي أدى الى ظهور الاطار الجديد

الذي يعيش فيه المجتمع الدولي . بيد أن هذا التطور نفسه سوف يقضي على النظام القديم اذا لم يعرف كيف يتوافق معه وبسرعة .

ان هذا العالم الجديد يريد قبل كل شيء أن يكون عالما من الشعوب المدركة والمسؤولة وقد تخلصت من كل وصاية أو حماية مفروضة . ان القاعدة التي تحكمه لا يمكن أن تكون هي القاعدة التي اقتضت فيها اللعبة على الأقوياء . ان الدرس الذي يمكن أن نستخلصه من التاريخ هو أنه لا يمكن أن نقيم شيئا دائما ضد ارادة الشعوب . ان ذلك الدرس لم يظهر بهذا الجلاء بقدر ما ظهر في عصرنا الحالي الذي أكد بالاضافة الى ذلك أن ارادة هذه الشعوب هي ارادة مقدسة و ارادة لا تقهر في كل البلاد وفي القارات كافة . ويجب أن تكون هذه الصورة هي التي أمامنا عندما نجرى تغييرات في الصلات الدولية .

ولن نريد أبدا أن نقلل من أهمية الانفراج بين القوى الكبرى ، بيد أن علينا أن نقطع طريقا طويلا للتوفيق بين التقاليد الدولية وبين الهيكل الجديد لعالمنا ولمجتمعنا . ولا يمكن مواجهة مطالب كل هذه البلدان الشابة التي دخلت توا الساحة الدولية والتي أدركت فجأة مسؤوليتها ، لا يمكن مواجهتها برفض بال ولد في نظام قديم ، ولا يمكن أن تعترف به تلك الشعوب ولا سيما أنه قد أدى في الماضي الي خضوعها ونهب مواردها ومسح شخصيتها . ومن الواضح أنه لا يمكن أن نفكر في اقامة نظام جديد دون أن نهتم في البداية بالقضاء علي المساءة القديمة واعادة العدالة والحقوق التي كانت محل تجاهل أو انتهاك .

وسواء كان الأمر يتعلق بأزمة سياسية أو بأزمة اقتصادية ، فاننا نجد أنفسنا في الواقع أمام الموقف ذاته وأمام النزاع نفسه بين مفاهيم بالية ومتطلبات عالم حديث . وتصفية الاستعمار على سبيل المثال تدخل في هذا الاطار تماما ، وتشكل في نفس الوقت مرحلة ضرورية قبل أن نصل الي ذلك المجتمع المكون من شعوب حرة ذات سيادة ، تلك الشعوب التي سوف تشكل المجتمع الدولي فدا .

ان التقدم الذي أحرزناه في مجال حصول المستعمرات البرتغالية على الاستقلال ، تشكل أحد الاسباب القليلة للارتياح في المضمون العالمي الحالي ، واذا كنا قد سعدنا بالترحيب هنا بجمهورية فينيليا بيسار ، فقد سعدنا كذلك بارتياح للتغيرات الهامة التي طرأت على البرتغال . تلك التغيرات التي ان دلت على شيء فانما تدل على أن حرية الشعب البرتغالي ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بحرية تلك الشعوب الافريقية التي كانت خاضعة مثله للسيطرة التي يمارسها نفس النظام الفاشي

في الداخل والمستعمر في الخارج . ويمكن استخلاص درس كبير ، ويجب استخلاصه ، ————— من التجربة البرتغالية التي تدل على أنه لا يمكن القضاء على حرية الآخرين دون المساس بالحرية الذاتية . وهناك بلدان أخرى مثل البرتغال قد تعلمت هذا الدرس على حسابها ، وإذا ما استوعب هذا الدرس تماما فان البشرية سوف تجد نفسها وقد تخلصت من تهديدات كثيرة تهدد أمنها .

ان تلك الانتصارات في الكفاح ضد المستعمر لا يجب أن تخفي عنا كل ما بقي علينا أن نفعله . ليس فقط لاستكمال تحرير الأراضي المستعمرة والبلدان المستعمرة ، ولكن أيضا وبصفة خاصة لوضع حد للجرائم المرتكبة في كرامة الانسان وضد كل القيم الانسانية التي تشكلها سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، والتي يشكلها كذلك نظام الأقلية العنصرية في روديسيا . وفي هذا العام رفضت الجمعية العامة مرة أخرى بأغلبية أكبر من أى أغلبية وصلنا اليها سلطة وتمثيل وقد جنوب افريقيا وعكست بذلك الرأى العام العالمي الاجماعي في رفضه للتمييز العنصرى . وقد أرادت الجمعية العامة أن تعطي طابعا أكثر فاعلية لادانتها بأن طلبت من مجلس الأمن أن يبدأ في دراسة الصلات القائمة بين منظمة الأمم المتحدة وبين جنوب أفريقيا . ولكن لا يجب أن يخدع أحد في هذا الصدد . فالأمر يتعلق هنا قبل كل شىء باختبار نجيده لتعرف مدى تصميم مجتمعنا في فرض احترام مبادئه . ولكنه اختبار يسمح كذلك بأن نتعرف على مدى اخلاص اعضاء المنظمة وخصوصا الأعضاء الأقوياء فيها في تمسكهم بهذه المبادئ نفسها .

طالما أنني أتحدث عن المشكلات الافريقية ، وعن مشكلات تصفية الاستعمار ، فأود بـ دورى أن أتحدث قليلا عن الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية . ان الجمعية العامة التي تعرف هذه المشكلة منذ مدة طويلة تعرف الاهتمام الذى تعلقه الجزائر لكافة مشكلات التحرير . وبصفة خاصة عندما ترتبط بها كما هو الحال هنا ، اعتبارات جغرافية وسياسية واضحة ، وعند ما تكون وحدة شعوب المنطقة قائمة على الصلات العديدة والمتنوعة التي قامت دائما بينها بالرغم من كل شىء سواء كان الزمن أو التاريخ أو أى شىء آخر .

ان الجزائر والمغرب وموريتانيا قد دالبت دائما من اسبانيا أن تبدأ في تصفية استعمار هذه المنطقة وأن تسمح لسكانها بممارسة حقهم في تقرير المصير . ومنذ سنوات عديدة بالفعل نسقت هذه البلدان الثلاثة الشقيقة جهودها في هذا الاتجاه في اطار منظمة الوحدة الافريقية وفي اطار مجموعة الدول غير المنحازة وبصفة خاصة في داخل منظمة الأمم المتحدة .

وان الجمعية العامة قد أيدت دائما ذلك العمل ، وفي القرارات التي وافقت عليها خلال الدورات الأخيرة ، لم تكف عن أن تطالب من الدولة المتولية شؤون هذه المنطقة ، بالاتفاق مع الدول المعنية ، باجراء استفتاء لتقرير المصير ، تشرف عليه وتضمنه منظمة الأمم المتحدة نفسها . والحكومة الاسبانية وهي تزكّد مبدأ حرية تقرير مصير الشعوب ، فانها بدأت سياسة للتسويق جعلت الشكوك في نواياها تزداد ، وأدت للأسف لتدهور كبير في الموقف .

وانما كان المجتمع الدولي قد سجل البيانات الأخيرة لحكومة مدريد ، تلك البيانات التي نتعهد فيها بتطبيق قرارات الجمعية العامة فان الموقف الجماعي والمشارك للجزائر والمغرب وموريتانيا ، قد ظهر بوضوح ، وعبرنا عنه بوضوح خلال كل هذه السنوات ، وكان موقفا في غاية الوضوح ، وهو يظهر اهتمام هذه البلدان الثلاثة بحل سلمي ومرضي ودائم لهذه المشكلة وبضرورة السماح لسكان الصحراء هذه ، في ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بحرية ، ورغبة هذه البلاد في أن تتجنب أن تتدهور هذه المشكلة لتصبح مصدرا للقلق في منطقة حساسة .

وهذا الموقف مفتوح لكل اقتراح يحترم عناصره . ان المغرب قد أعرب عن رغبته في أن تتناول محكمة العدل الدولية المسألة . وموريتانيا - وذلك من أسباب ارتياحنا - قد وافقت أيضا على هذا الاقتراح . والجزائر لا يمكن الا أن توافق على ما وافق عليه أشقاؤها في اظهار الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة وذلك في محكمة العدل الدولية .

ان هذه الطريقة سوف تسهل بلا شك الوصول الى اتفاق نهائي وسوف توجه مثل هذا الاتفاق . وعلى أية حال فمن المؤكد أن رأى السكان المعنيين مباشرة بهذه القضية ، سوف يشكل دائما العنصر الأساسي والحاسم لأي تسوية .

ان الجزائر سوف تكون راضية تماما اذا ما تمت تصفية الاستعمار في الصحراء بسرعة ، وتتيح بذلك لكل شعوب المنطقة الفرصة والامكانية في تدعيم وتحسين علاقات التعاون والأخوة وحسن الجوار .

ان المشكلة الفلسطينية المدرجة هذا العام في جدول أعمال دورتنا ، قد تبدت و فريـدة في بعض جوانبها المميزة ، وبسبب ما تتضمنه من مشاعر وأهواء . والمشكلة في واقعها وفي أصلها وفي طبيعتها وفي آثارها وفي نتائجها تدخل ضمن نطاق نفس المشاكل التي تحدثنا عنها والتي يمكن أن نعرفها ببساطة في أنه من ناحية هناك المحرومون من الحرية والعدالة ومن ناحية أخرى هناك انتهاك لحرية الشعوب وحقوقهم المقدسة .

وفي مواجهة حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبه المشروعة من العدالة ، هناك موقف الأمر الواقع الذي يستند الى القوة وليس الى القانون ، والذي يستمر بسبب عدوان دائم وتواطؤ من جانب المجتمع الدولي .

فمنذ أن طرد الشعب الفلسطيني من وطنه وحررم من بلده وسلب من أملاكه وتجمع في معسكرات اللاجئين ، وفي العالم أجمع ، كان هناك اتجاه ، سواء مقصود أو غير مقصود ، لحرمانه من شخصيته وانكار طابعه الوطني وتحويله الى أن يعيش في مأساة حياة يومية بائسة .

كيف يمكن أن ندش بعد ذلك ، اذا وجدنا أن هذا الموقف الذي تم بهذه الطريقة في فلسطين قد تحول بسرعة الى أزمة الشرق الأوسط التي نعرفها ، والتي لم يسمح ربع قرن --- الجمهور في تسويتها والتي وصلت الآن الى خطورة تهدد مباشرة السلام في أوروبا وفي العالم --- أجمع ؛ ولا يكفي لأن نشر هذه المشكلة أن نقول أنها مشكلة معقدة ، أو أن نبحت في التاريخ ، أو في الدين ، أو في علم الاجتماع ، عن الأسباب التي جعلت كل طارق التسوية في الشرق الأوسط تفشل حيث نجحت في أماكن أخرى .

ويبدو الآن من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن المشكلة لم تبد أنها بلا حل الا للرفقة في تجاهل المفهوم الأساسي لها ، وجوهرها الذي يشكله موقف الشعب الفلسطيني . بل يمكن أن نقول أن أزمة الشرق الأوسط هي في الواقع المشكلة الفلسطينية . فهو بذلك المصدر والحل في نفس الوقت . وقد حان الوقت لمنظمة الأمم المتحدة وللرأي العام العالمي بصفة أعم أن يعترفا بما قد مناه دائما كدليل واضح وأن يفهموا أن واجبهما ليس أبدا في الامداد بالخيث شعب تركاه فريسة للهلاك ، بل مساعدته في الحفاظ على كيانه وفي العودة الى وطنه واخراجه من أزمة كانت تهدد بزواله .

وبالموافقة على ادراج المسألة الفلسطينية في جدول أعمالها فان الجمعية العامة قد قامت بخطوة في هذا الاتجاه . والمناقشة التي سوف تنعقد بصددها المشكلة سوف تسمح بكل تأكيد مناقشة مشكلة الشرق الأوسط بطريقة واقعية . ولنفس الاعتبار كذلك ، فان أي تسوية حقيقية تتطلب الشجاعة والتضحية والموضعية . الا أن هذه النتيجة لن يمكن أن نصل اليها الا عن طريق مناقشة مخلصه وكبيرة يشترك فيها كل المعنيين ، وبكل تأكيد الفلسطينيين أولا ، وذلك عن طريق ممثليهم الأصليين . وهذه المناقشة بعد أن نتفهمها بهذه الطريقة وأن نجربها ، فانها سوف تشكل وتصل بنا الى أكبر قدر من التقدم منذ أن حاولنا البحث عن حل نهائي وحقيقي لها . ان الأزمة التي حدثت في يوليو الماضي في قبرص والتي عرفت منذ ذلك التاريخ تطورات خطيرة جاءت لتضاف الى المشاغل التي نجمت عن الموقف في الشرق الأوسط . ان هذه الأزمة هي أزمة خطيرة لأنها تهدد استقلال بلد فير منحاز ، وتهدد سيادته وتقضي على وحدته الوطنية . وهي أزمة معقدة كذلك ، وذلك لما ترتب عنها من تطورات دولية ، وما انطوت عليه من تطورات ومن اعتبارات استراتيجية .

ولاشك أن الوقت لم يحن بعد لتحديد مسؤولية كل الأطراف في الأحداث التي وقعت في قبرص والتي تطورت الى الموقف الحالي . فنستطيع أن نفعل أفضل من ذلك في الوقت الحاضر، لوضع حد للآلام التي عرفها سكان الجزيرة ولتحديد النزاع وتجنب تدهوره ، وأخيرا حتى نبحث عن امكانيات التوصل الى تسوية تدريجية تحترم استقلال الجزيرة وسيادتها ، وتخلق الظروف المواتية لعودة الثقة بين الجماعتين اللتين تسكنانها .

ان التعايش السلمي بين اثنتين المجموعتين ، والذي يصبح أخويا فيما بعد بين الجماعة اليونانية والجماعة التركية في قبرص ، ذلك التعايش هو بلا شك الهدف الرئيسي لأي حل حقيقي . فبشعور اثنتين الجماعتين ، بنفس الشعور القومي بأن تعتبرنا أنفسهما أبناء أمة واحدة وخالص جماعتين لهذه الأمة قبل أي دولة أخرى ، سوف يستطيع القبرصيون أن يحققوا سيادتهم وأن يستبعدا من بلادهم أي تهديد بالانقسام . ويتطلب ذلك بلا شك وقتا طويلا ولن يكون ممكنا الا اذا وجدت نفس الارادة المخلصة في كل طرف من الأطراف .

ان أقوى الأمم قد قامت ونشأت في أقصى ظروف وذلك ما يسمح لنا بأن نتفاءل فيمما يتعلق بالجماعتين القبرصيتين . ونحن نرى أن الاتصالات القائمة بين ممثلينهما سوف تتغلب على عقبات الحاضر وتصحح أخطاء الماضي وتعد وفاق المستقبل . ومن المهم لذلك أن نبعد قبرص عن مجال الاستراتيجيات الدولية وأن نضج حدها للتدخل الخارجي أيا كان وأيا كان مصدره . فكل القوات الاجنبية يجب ان تسحب من قبرص وكذلك القواعد العسكرية بالرغم من الدور الانساني الذي يمكن ان تلعبه في ظروف مثل الظروف التي عاشها الشعب القبرصي .

وإذا ما تحققت هذه الشروط الأولية ، فيمكن للجماعتين أن تحددا النظام الذي توافقان عليه ،
يسمح لهما بضمان مساواة في الحقوق في الحاضر ويسمح باحتمالهما التدريجي في أمة واحدة .
ان منظمة الأمم المتحدة التي لم تأل جهدا للوصول الى مثل هذه النتيجة سوف تستطيع بلا شك
أن تلعب دورا رئيسيا لاعادة الثقة ولتشجيع كل تقدم نحو حوار مثمر .

ولن يدعش أحد من الاهتمام الكبير الذي تبديه جماعة الدول غير المنحازة للموقف في قبرص.
تلك الجماعة التي لن يمكن أبدا أن تترك أحد أعضائها مهددا في وجوده . ان ما أصاب قبرص
ضد سيادتها وضد وحدتها الوطنية قد شعر به كل أعضاء مجموعة الدول غير المنحازة مثل كـل
التحديات التي كانت تهدد الدول غير المنحازة والتي تهدد سياسة عدم الانحياز . ولهذا
السبب فان مجموعة الدول غير المنحازة تتتبع باهتمام كبير تطور الأزمة وهي ان تؤكد للشعب القبرصي
تضامنها الكامل ، فهي مستعدة للقيام بأى عمل من شأنه ان يسمح بعودة السلام بسرعة الى الجزيرة
وأن يسهل الوصول الى اتفاق بين الجماعتين .

ان الاضطرابات التي تعرفها الآن العلاقات الاقتصادية الدولية ، تمثل أفضل تصوير لما
كنت أسميه في بداية حديثي ، بالمواجهة بين نظام قديم يحاول أن يتعلق بأى ثمن بامتيازاته ،
وبين نظام جديد يريد أن يهزها كل الماضي البالية ، وأن يدخل نظاما للقيم يكون أوفق مع
المبادئ التي يجب أن تحكم العالم الحديث . ان ذلك هو أساسا ما سماه الآخرون " بأزمة
اقتصادية دولية " وما يريد البعض أن يسميه خطأ بأنه " أزمة للطاقة " .

ان النظام الاقتصادي العالمي الذي وجد حتى الآن ، قد سمح وأتاح بتقدم هائل للعالم
الصناعي ، وقد ساعد على ذلك وجود المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة في المستعمرات وفي
بلدان العالم الثالث بصفة عامة . ان هذا النظام الذي نشأ في الأصل على اختلال كبير في توزيع
الثروات ، كان يجب ان يتيح بالضرورة ثراء الدول النامية على حساب الدول الفقيرة . عندما أدركت
تلك الدول الفقيرة أخيرا هذا الاستغلال وأرادت أن تعالج تخلفها الاقتصادي بدأ التخلف يتخذ
صورة تهديد ضد سلامة العالم وبدأ الرأي العام العالمي يحس بخطورته .

ولتصحيح هذا الوضع كان يجب بلا شك أن ندخل في النظام الاقتصادي الدولي تعديلات
هامة تسمح بأن تقلل في حدود معقولة مزايا الدول الصناعية وتضع أسس عدالة أفضل في العالم

وتعطي الدول المتخلفة القدرة على تصحيح اقتصادها والنهوض به . الا أن ذلك لم يكن هو الطريق الذي اتبعته الدول الغنية ، فقد أرادت أن تحتفظ بمزاياها ، وترد على مطالب العالم الثالث باعطائها مساعدة اتخذت أشكالا عدة . ولن ألح وأكرر العيوب الخطيرة التي تنطوي عليها مثل هذه المساعدة والتي كانت تقدم لهؤلاء الذين كانوا موضعاً للاستغلال ولم تتعد بأي حال من الأحوال نسبة مئوية ضعيفة للغاية من دخل الدول المتقدمة . وكانت نتيجة لذلك أن التأخر والتخلف الاقتصادي للدول المتخلفة لم يقل بل ان موقفها كان يتدهور من سنة الى أخرى وبسرعة . ويجب أن نضيف الى ذلك الصعوبات التي كان قد بدأ يشعر بها العالم المتقدم في نظامه الاقتصادي والذي أدى الى زيادة كبيرة في المجال الصناعي وفي تبيد واحد له وفي النفقات الكبيرة التي نجمت عنها السياسات الامبريالية .

ان الأزمة الاقتصادية الدولية ناجمة عن هاتين الظاهرتين . فالتضخم في الدول الصناعية من ناحية ، والتخلف في باقي انحاء العالم من ناحية أخرى . وان أزمة الطاقة لم تضاف الى ذلك الا بأن أظهرت نقاط ضعف هذا النظام وأن الشر لا يقتصر فقط على رفع أسعار البترول .

ماذا يعني اذن كل ما حدث والحملة التي نشأت بصدد أسعار البترول التي يحاول البعض أن يحملها مسئولية الصعوبات الحالية والتي يحاولون أن يجدوا حلالها عن هذا الطريق ؟

ولن أتحدث عما قلناه في ذلك وعن خطأ مثل هذه الحجج . ان أخطر ما في الحملة الموجهة ضد الدول المنتجة للبترول هي محاولة التقسيم بين كل الدول المنتجة للمواد الأولية ومحاولة منع تحديد أسعار المواد الأولية بربطها بأسعار المواد الصناعية .

ان التأكيد على الموقف المساوي للدول الفقيرة ، والمشاعر التي نشأت فجأة تجاه هذه الدول ، لا يمكن أن تخفي الأسباب الحقيقية والأسباب الأتانية التي كانت هي أساسا لذلك . ان خطورة الفوضى الحالية تفرض على كل منا بأن يواجه مسؤولياته ، لأن يبحث عن كبش الفداء ليحمله نتيجة أخطائنا .

وانا ماكننا قد اقتنعنا بأن الطريق الوحيد لتصحيح الوضع هو بذل مجهود مشترك ، فلماذا ان توجيه التهديدات والتحذيرات ، وبذلك يصبح من المستحيل الوصول الى أي محاولة للتفهم والتعاون . الا أن الحكمة كانت من نصيب الضعفاء في الواقع . فعلي أمل أن يبدأ المجتمع الدولي في طريق التعاون المبنا عقد دورة خاصة للجمعية العامة تخصص للمواد الأولية وللتنمية . وكان الهدف الأول من هذا الاجتماع في رأينا ، اظهار خطورة الأزمة الاقتصادية الدولية ، وكيف أكدت التضامن القائم بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، وامتداد الرخاء ، وتعرضه في الدول الغنية الى الانهيار اذا ما بقي مقصورا على هذه البلدان . وقد أظهرت المناقشات الأسباب الحقيقية للأزمة . وبذلك حددت المكانة التي تشغلها هذه الأزمة ، أزمة الطاقة .

كان هذا الاجتماع ان ، فرصة فريدة لدول العالم الثالث لعرض مشكلاتها ومطالبها واقتراحاتها في مضمون جديد ، وبالنسبة للدول المتقدمة أصبح أكثر حساسية وأكثر اهتماما لهذه المطالب . وادراك المخاطر التي يشكلها التخلف .

ان حل الأزمة لا يمكن أن يكون مقصورا على ايجاد حلول جزئية لا تأخذ في اعتبارها المفارقات التي ينطوي عليها النظام ، والا سمحنا بتدهور الموقف . ان الشجاعة والموضوعية كانت تفرض دراسة الامور في عمقها حتى نرى أن جذور هذه الأزمة كانت موجودة في النظام الاقتصادي نفسه ، وأنه يتناول هذا النظام الاقتصادي كان يمكن أن نأمل في الحصول على نتائج ايجابية .

والواقع أننا قد توصلنا الى ذلك بالفعل بعد أن مرتنا بصعوبات كثيرة في اقامة حوار مفتوح ومخلص بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ولم يكن ذلك بدون بعض التردد من جانب الدول الصناعية . وأي كان الأمر أيا كان ما يمكن أن نقوله عن هذه النتيجة ، فيمكن أن نعتبرها كنقطة انطلاق لطريق كان مخططا بالفعل وكان يمكن أن نتقدم فيه أيضا .

ان الاتجاهات التي ظهرت أخيرا ، والتي تريد أن توجه كل الاهتمام الى أزمة الطاقة والتي الدول المنتجة للبتروال تريد في الواقع أن تقضى على كل ما اكتسبناه حتى الآن خلال الدورة الاخيرة الخاصة . اننا لانعتقد أن مثل هذه المبادرات وهي تقضى على الجوامواتى الذى بدأ ينهسر بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ويتوجيه هذه الدول الى مواجهة تضرر بالجميع . - ان ذلك يمكن أن يصل بنا الى تسوية سريعة ومرضية للأزمة الاقتصادية .

اننا نرى على العكس من ذلك ، انه يجب أن نستمر فى العمل فى الاطار الذى حددته الدورة الخاصة فى بيانها العام . وفى برنامج عملها ، حتى نحاول توسيع أفق الاتفاق ، والتغلب على الخلافات بيننا ، والوصول الى اجراءات عطية تسمح بتطبيقها .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، طرأت على العالم تغيرات كثيرة وعميقة . سواء أكان ذلك فى هياكله أم فى امكانياته أم فى البيئة التى يعيش فيها . وما كان ينهسر فى الماضى على انه هدف كبير وصعب التوصل اليه ، يمكن أن نصل اليه الآن ويمكن أن نحققه ، بشرط أن نرغب فعلا فى ذلك ، وأن ندفع الثمن الذى يتطلبه . سوف نستطيع بذلك أن نبني عالما جديدا تماما قائما ، على مبادئ لم نتوقف أبدا عن تكرارها وعلينا الآن أن نطبقها وأن نحترمها ، ان السنوات التى نعيشها هى سنوات حاسمة فى تلك المرحلة من التغيرات والتحويلات التى تتدعم فيها الاتجاهات التى التغيير والى التجديد ، وتزداد سرعة . انها ليست ظاهرة غريبة فى أن نرى قوى المقاومة لهذا التيار تزداد وتتطور ، بين تلك القوى التى تحاول الحفاظ على النظام القديم وبين القوى الثورية التى تحاول التعجيل بالتغيير .

ان الأمر سوف يتوقف علينا نحن على الجماعة الدولية كلها ، اذا ما أردنا مجتمع دولى جديد دون مواجهات ودون اللجوء الى العنف . وسوف يتوقف علينا ألا يترك ذلك مكانا للأحقاد التى يترتب عليها الرغبة فى الانتقام .

وفى الواقع ، ان ذلك هو كل ما قاله كل المتحدثين الذين اشتركوا فى المناقشة العامة ، ولن أستطيع أن أختتم كلامى أفضل من أن أقف عند هذه الحقيقة ، وأن أؤكد أن ذلك الاجماع هو الذى يشكل الأمل للانسانية بأسرها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سأدعو السادة المندوبين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد ، أحب أن أذكر بالقرار الذي اتخذناه في الجلسة ٢٢٣٦ للجمعية العامة الذي قرر حق ممارسة الرد بفترة لاتزيد عن ١٠ دقائق .

السيد مالدونادو - أجوير (جواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد جواتيمالا ، ممارسة منه لحق الرد في الجلسة العامة للأمم المتحدة ، يود أن يعبر مرة أخرى عن رأيه فيما يتعلق "ببيليزي" ، وهو جزء لا يتجزأ من أراضى الجمهورية وذلك لأسباب تاريخية وقانونية وأسباب تتعلق بالعدالة الدولية .

ان مثلى غيانا وجامايكا وباربادوس قد تجاهلوا الموقف ، بل تعتمدوا أن يتجاهلوه فى حديثهم فى الجمعية العامة ، وعبروا عن آراء خاطئة بهدف الدفاع عن مصالحهم المعروفة . ان وزير خارجية جواتيمالا ، عندما توجه بالحديث الى هذه الجمعية العامة في اجتماع يوم ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، تحدث عن سياسة حكومتى وبلادى فيما يتعلق بموضوع "بليزي" ، وقد كان واضحاً تماماً عندما قال :

" هذه الجمعية العامة تعلم أن موقف جواتيمالا كان دائما موقف التضامن . مع دول أمريكا اللاتينية ، والدول الأخرى في نضالها من أجل تحرير كافة الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار ، وخاصة فان حكومتى تتضامن من أجل تصفية الاستعمار بالفعل . ان هذا الموقف قد بدا واضحا دائما من قبل جواتيمالا وخاصة فى اللجنة الرابعة كما وضح فى الجلسة العامة .

وينفس الروح وفي نفس الاطار فقد اشتركت جواتيمالا مع مجموعة من الدول أعدت القرار رقم ١٥١٤ (د ١٥) للجمعية العامة . وفي هذا النص كانت هناك فقرات تقول أن حق تقرير مصير الشعوب يجب أن يساعد على وحدة التراب والوحدة القومية ، وان محاولة الوقوف دون ذلك يتنافى ومبادئ الميثاق .

" فهذا التحفظ الذى يجعل تقسيم الأراضى غير مقبول ، فان جواتيمالا تتمسك بموقفها المناهض للاستعمار وتخلص لحق تقرير المصير للشعوب . وفى اطار هذا الموقف فسندؤيد أى قرار من الجمعية العامة يستهدف تحرير الشعوب التى تعاني من السيطرة الاستعمارية .

" ان النظام الاستعمارى قد أصبح نظاما باليا ومازال قائما فى بعض الأراضى التى تسيطر عليها أمريكا . بل ان هناك من الأراضى ، مازال محتلا من قبل بعض القوى التى تشجعها أمريكا . وهذا هو الموقف فيما يتعلق "ببيليزى" ، وهى من أراضى جواتيمالا التى تطالب بها حكومة بريطانيا وايرلندا الشمالية منذ قرون . وهذه المطالب لم تكف أبدا ، وهى قائمة على أسس قانونية ولم نأل جهدا فى اطار القانون الدولى من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة .

" وعلى مدى العشر سنوات الأخيرة حاولنا أن نجد أساليب متعددة لمحاولة التوفيق فيما بين مطالب جواتيمالا المشروعة ، وحق جواتيمالا فى الأراضى التى انتزعت منها ، لقد حاولنا التوفيق بين ذلك وبين مطالب شعب "ببيليزى" الذى يطالب بالتححر من نير الاستعمار ، وحكومتى تعبر عن شعور المودة واحترام تقاليد هذا الشعب .

" نأمل أن يستمر الحوار بين الأطراف المعنية فى هذه المشكلة التى دامت فترة طويلة ، ولم نأل جهدا من أجل ايجاد حل يرضى ويحقق مطالب شعب "ببيليزى" ومصالح جواتيمالا .

" وحتى نصل الى هذا الحل فجواتيمالا تعبر عن رأيها المتعلق بحقوقها الشرعية وحق السيادة على ببيليزى التى تحتلها المملكة المتحدة وشمال ايرلندا فى الوقت الحالى " . (ص ٨٨ - ٩٠ ،

(٩١ من الجلسة ٢٢٤٥) .

ان حق بليزى قائم على حرية الاستخدام التي حصلت عليه من أسبانيا في سنة ١٧٨٣، ١٧٨٦ وهو حق استخدام رعايا بريطانيا للأغشاب في منطقة محددة بـ ٦٠٠٠ كم^٢ فيما بين نهر الهوندو شمالا ونهر السييون جنوبا . ولكن هذا الحق لم يؤثر في حقوق السيادة الأسبانية في أراض كانت لأسبانيا عليها حق السيادة . ولقد تكرر ذلك في سنة ١٨١٤ في اتفاقية مدريد التي وضعت نفس الشروط ، أى حق الاستخدام فحسب .

ان اعلان استقلال أمريكا الوسطى في ١٨٢١ كان يشمل أجزاء من أراضى جواتيمالا ، وتعتبر بحقوق أسبانيا على هذه الأراضى . تلك الأراضى التي تقع كلها في أمريكا الوسطى في الاتفاقية المذكورة .

ولكن عندما انتهت هذه الاتفاقية لوسط أمريكا بقيت أراضى بليزى جزءا من جواتيمالا دون تدخل مبدأ الحيادة الشرعية . وبذلك أصبحت جواتيمالا دولة مستقلة غير ملتزمة بأى ارتباطات اتخذتها أسبانيا وذلك بما يتفق مع القانون الدولي .

ولكن المملكة المتحدة تحققت مرات عدة من عدم تمام سيادتها على "بليزى" : أولا في سنة ١٨٣٦ حينما كانت جواتيمالا مستقلة ، وطلبت من أسبانيا حقوقها على "بليزى" ورفض ذلك على أساس اننا أصبحنا دولة مستقلة وأنه لم يعد لاسبانيا الحق في تقرير شئ . وفي سنة ١٨٤٧ عند ما عقدت مع جواتيمالا اتفاقية بشأن حقوق الملاحة والتجارة والتي اعترفت فيها مرة أخرى بحق جواتيمالا على "بليزى" .

وأمريكا الوسطى التي كانت قد استقلت حديثا في ذلك الوقت كانت من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية ضعيفة . وأكثر النقط ضعفا كانت مفتوحة للأطماع لبعض القوى التي كانت تمهد الطرق التي في امكانها الربط بين أراضئها والمناطق التي تهتم بها . وقد تم ذلك دون موافقة الأطراف المعنية أى جواتيمالا . وقد تأثرت جواتيمالا بذلك كثيرا .

وبسبب عدم التوزيع العادل ، ونتيجة لضعف الجمهورية الوليدة ، فرض على جواتيمالا اتفاق في ١٨٥٦ دون موافقة جواتيمالا . وقد فرض علينا ١٨٥٦ اتفاقية أجبرتنا على ترك أراضى سمحت باقتداد مصالح بريطانيا في الاغشاب على حوالى ٦٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضى جواتيمالا التي اغتصبت دون وجه حق في ذلك الوقت . وبذلك انتهكوا وحدة تراب دولة ذات سيادة . ان هذه

الاتفاقية كانت تشمل أراضي تمتد الى نهر واقع في الجنوب ولم يكن موجودا في الخرائط الرسمية لبريطانيا التي وضعت لوضع حد لاستخدامهم لحقوقهم. وقد نصت الاتفاقية في البند السابع على تعويض لجواتيمالا ولكن المملكة المتحدة لم تنفذ هذا البند. ولذا فقد أعلنت جواتيمالا أن هذه الاتفاقية قد انتهت في ١ نيسان / ابريل ١٩٤٦، وقد سمى أحد الساسة ذلك أطماعا توسعية، وذلك لا ينطبق على جواتيمالا ولكن ينطبق على الأطراف الأخرى في هذا النزاع والتي تدافع عن مصالحها.

وحاولت جواتيمالا أن تسترد أراضي "بيليزي" في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار ميثاق القانون الدولي وحاولت استرداد هذه الأراضي بالطرق السلمية ولذا فنقترح عرض المسألة على محكمة العدل الدولية ليجاد الحل العادل لهذه المشكلة، كما ورد في الفقرة رقم ٢ بند ٣٨ من دستور هذه المحكمة. ولكن الأطراف الأخرى المعنية في النزاع لم توافق على هذا الاقتراح.

ان سنوات طويلة من المفاوضات المباشرة لم تأت بنتيجة ، وأعيانا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وتوسّطت لمحاولة فض النزاع ، ولكن توقفت المفاوضات المباشرة منذ فترة ان تدخلت المملكة المتحدة باستخدام الأساليب العسكرية لتهديد جواتيمالا . ان بلادى حاولت بشتى الطرق حل النزاع بالطرق السلمية بشكل يضمن العدالة لجميع الأطراف المعنية وأخذنا فى الاعتبار مصالح الشعب فى بيليزى بالتحديد . ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل وأسباب الفشل مع ذلك ليست من مسؤولية جواتيمالا . ونحن نود أن نوضح هنا أن النزاع هنا بين أطراف محددة جدا ولن نسمح بتدخل أى دولة أخرى فى هذا النزاع ، ولن نسمح لها بالتدخل فى الشؤون الداخلية لبلادنا . ولن نسمح لأحد بانتهاك وحدة ترابنا أى كانت المبررات وأي كانت المصالح التى يحاولون الدفاع عنها .

ان بيليزى كجزء من أراضى جواتيمالا يمكن لها أن تشارك فى الحياة التاريخية والاقتصادية لجواتيمالا وتمشى معنا على الطريق لتوحيد دول وسط أمريكا من أجل التنمية . فالحلول العادلة يجب أن تكون على أساس من العدل للجميع .

وهكومتى حتى الآن قد عبرت عن نواياها فى الاستمرار فى المفاوضات المباشرة مع المملكة المتحدة بهدف تحقيق حل سلمي . ان الفقرة (٤) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة (٦) من قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د ١٥) ، والقرار رقم ٢٦٢٥ (د ٢٥) ، تنص على مبدأ وحدة التراب بشكل واضح باعتباره من الأسس العميقة للحفظ على السلام والأمن الدوليين فى العلاقات الدولية . ان الميثاق ينص على أن :

” ألا يستخدم كل أعضاء المنظمة القوة أو يهددوا باستخدام القوة لانتهاك وحدة التراب أو لانتهاك الاستقلال السياسى لأى دولة من الدول أو انتهاك مبادئ الأمم المتحدة ” .
أما القرار رقم ١٥١٤ (د ١٥) الذى أشرت اليه ، فقد وضع أساس حق تقرير المصير للشعوب ، وهو يقول فى الفقرة السادسة :

” ان أى محاولة لتدمير وحدة الأراضى لا تتفق ومبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ” .
وبالتالى لا نستطيع أن نتحدث بحق تقرير المصير على حساب وحدة الأراضى وسيادة الدول الأعضاء .

وهناك القرار رقم ٢٦٢٥ (د ٢٥) الذي يشمل اعلان مبادئ القانون الدولي التي تحكم علاقات التعاون بين الدول ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد مبادئ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب ويحيطها بكافة الضمانات والشروط لحق تقرير المصير المحدد على أساس واضحة تماما . هذا القرار ووفق عليه بالاجماع من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وقد ورد في هذا القرار بشكل واضح ما يلي :

” ان كافة الفقرات الماضية لا يمكن أن تفسر بأنها تشجع أو تسمح بأية نشاطات من شأنها حل أو تدبير جزء أو كل واحدة الأراضي للدول ذات السيادة ...”

ان المؤتمر الذي انعقد في بوجوتا في ١٩٤٨ وضع بيانا واضحا حدد الموقف القانوني لبيليزي باعتبارها جزءا من جواتيمالا ، وقال ان الاراضي الواقعة تحت السيطرة غير المشروعة لدول أخرى ، لا يعنى أنها مستعمرات ، أو أن عليها وصاية . وفي سنة ١٩٦٨ بقرار من المؤتمر أعدت السكرتارية دراسة عن الأراضي التي لا تمارس السيادة كبيليزي وجزر مالفيناس ، ولكن بيليزي ومالفيناس لم تدخل في هذه الفئة ، فلقد اعتبرت بيليزي أنها جزء من جواتيمالا واعتبروها من الأراضي المحتلة . وفي هذا العام ، في المؤتمر الذي انعقد في أتلانتا لدول القارة الأمريكية ، تحدثت الجمعية العامة عن الأراضي التي مازالت محتلة وقد قالت أن بيليزي مازالت من الأراضي التي تحتلها قوى قارة أخرى ولم تعتبر كمستعمرات أو أراضي تحت الوصاية .

جواتيمالا قد احترمت دائما حقوق الانسان واستقلال الدول وسيادتها ، وهناك أمثلة تاريخية متعددة تدل على أن دولتنا الصغيرة كانت دائما في أوائل الصفوف لحماية القانون والعدالة ، ولقد أثبتنا ارتباطنا الأصيل بهذه المبادئ عندما ندنا بسياسة التفرقة العنصرية وأنواع السيطرة بكل أشكالها ، وطالبنا باحترام الحقوق المتساوية لكافة الدول ، وطالبنا بحماية المصالح الاقتصادية للبلاد النامية وتمسكنا بسياسة تدعو الى حل المشاكل بالطرق السلمية . ولذا فنحن على ثقة من أن مطالبات جواتيمالا بالأراضي التي لها حق فيها ستحصل على تأييد كافة الشعوب والدول المحبة للسلام .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل يجب أن أذكر مرة أخرى أنه بناء على قرار من الجمعية العامة فان الخطاب التي تلقي هنا داخل اطار ممارسة حق الرد يجب ألا تزيد بأى حال من الأحوال عن عشرة دقائق .

السيد بازواك (أفغانستان) (الكلمة بالانجليزية) فى نهاية الجلسة العامة التي عقدت أمس أدلى السيد ممثل باكستان بتصريح وان وفد أفغانستان قد احتفظ بحق الرد من أجل تصحيح الوقائع التي ذكرها ممثل باكستان . وما أن موضوع باختونستان التي تحتلها الآن باكستان ليست مسألة مدرجة فى جدول أعمال الأمم المتحدة ، فان تصريحي سوف يكون موجزا فى هذه المرحلة .

أولا : أود أن أعرب عن حسن نوايا باكستان وشعب الباكستان تجاه شعب أفغانستان . وأود من ناحية أخرى أن أؤكد التصريح الذي أدلينا به فى ٧ أغسطس والذي أدلى به نائب وزير خارجية أفغانستان ، الذي رد عليه ممثل باكستان .

ان ممثل باكستان قد أعرب عن رغبة بلاده في مناقشة هذا الموضوع مع أفغانستان ، ومناقشة كل المسائل التي تتعلق بالعلاقات بين البلدين . وأنى أعرب عن اعتبالي بهذا التصريح ، ولكن في نفس الوقت أود أن أوضح أنه لحسن الحظ ، فإنه ليست هناك أى مسألة تؤثر على العلاقات بين الدولتين ، والتي يجب أن تناقش بين أفغانستان وباكستان ، فيما عدا موضوع باغتونستان والحقوق الشرعية لشعبي البختون والبلوش . وقد أعلننا دائما وصرحنا بأن هذا هو الخلاف السياسي الوحيد بين الدولتين ، وعلينا أن نناقشه وأن نسوى هذا الموضوع عن طريق المفاوضات السلمية .

وان ممثل باكستان قال أن نائب وزير خارجية أفغانستان قد ترك لديه شعورا بأن أفغانستان تالمب ببعض أراضي باكستان . ان أفغانستان لا تالمب بأى جزء من أجزاء باكستان ، فحين تحدث نائب وزير خارجية أفغانستان ، عن بعض الأراضي المسلوية ، فإنه لم يكن يتحدث عن أراضي باكستان ، بل كان يفكر فى الأراضي التي فصلت عن أفغانستان عن طريق القوات العسكرية ، وعن طريق قوة استعمارية قبل وجود باكستان نفسها وكان يعنى بذلك الأراضي التي بعد أن فصلت الهند ، طالبت بها باكستان وهي الآن تحت الاحتلال الباكستاني . وهذه الأراضي لن يعترف أبدا بأنها جزء من باكستان ، وأفغانستان رفضت دائما الاعتراف بذلك .

ان نائب وزير خارجية أفغانستان قد قال ، وهذا واضح في محضر الجلسة العامة فى السابع من تشرين الأول / اكتوبر (A/PV. 2258) حيث قال : ان أفغانستان من حقها المطالبة بأراضيها المسلوية ولكن أفغانستان تمتنع عن ذلك لأنها تعتقد أن حقوق شعوب هذه الأراضي يجب أن يعترف بها وأن تحترم وذلك بناء على رغبتها وعلى تصميمها وحقها في تقرير مصيرها .

ان هذا ليس موقفا جديدا تنتهكه أفغانستان في هذه الجمعية . فى ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٤٧ ومناسبة قبول باكستان عضوا فى الأمم المتحدة (A/ 399) فقد انتهجت أفغانستان نفس هذا الموقف وأعربت عن نفس هذا الرأى .

كما أشار ممثل أفغانستان الى خطوط الحدود بين أفغانستان وباكستان ، وفي لحانة تحديد هذه الحدود والتي يالمق عليها اسم خط دوران لم تكن باكستان قد قامت . لقد فرضت هذه الحدود على أفغانستان بمقتضى القوة الأجنبية المستعمرة ، والاتفاق الذى تم التوصل اليه ، فرض على أفغانستان بالقوة ، بالرغم من السخط الشديد للأمة الافغانية . منذ أن سلبت أراضي

أفغانستان فان سكان هذه المناطق لم يعيشوا أبداني سلام مع المعتدين الأجنب ، ولا زالوا يواصلون نضالهم الآن ضد باكستان .

ان ممثل باكستان قال انه عند ظهور باكستان كدولة مستقلة ذات سيادة تم تنايم استفتاء وأن أكثر من ٩٩٪ من الأصوات كانت مؤيدة للانضمام لباكستان . ولكن تدل الوقائع على أن أقل من ٥٪ من السكان تحت الانتداب البريطاني قد صوتوا على هذا القرار، ولم يشترك أحد في ماسمي بالأراضي المستقلة خارج الأراضي الادارية . وان زعيم الأراضي تحت الانتداب البريطاني قد رفض هذا الاستفتاء المزعوم لان هناك امكانياتين فقط اتاحت لهما تقوما فقط على أسباب دينية أي عرض عليهم اما الانضمام للمهند أو الانضمام لباكستان وبالتالي فقد رفضوا التصويت لانهم لم يمنحوا أية احتمالات أو امكانيات أخرى وخاصة احتمال تكوين دولة مستقلة .

ان سياسة القهر التي تمارس ضد البختون والبلوش والتي تمارسها باكستان أمر معروف للجميع . وان التعليقات التي أدلت بها حكومة باكستان تبريرا لهذه السياسة كما قال السيد مندوب باكستان تقوم على أساس الحجة :

” انه من الضروري أن نحرر بعض القبائل المتخلفة بعد قرون من الاعمال وعلينا أن نحررها من نظام الاقطاع ”.

وهذا يعتبر تكرارا للحجج الاستعمارية السابقة التي استمع اليها أغلب أعضاء هذه الجمعية ويعرفونها جيدا .

ان السيد ممثل باكستان قال :

” انه ليس في نية الحكومة أن تستخدم القوة ضد شعبها ... ”

انني أتمنى ياسيادة الرئيس ألا يكرر هذا ما حدث في بنغلاديش .

وقبل أن أنهى كلمتي هذه أود أن أرفض التصريح الذي أدلى به ممثل باكستان بشأن تسليم الاسل

والتسلل من جانب الأنصار المدربين داخل حدود باكستان . ان هذه الحجة واهية ولا أساس لها من الصحة .

انها تهدف الى الاقلال من الانشغال . وانني أود أن أقلل من قلق ممثل باكستان ولذلك

فقد أشرت الى جزء من التصريح الذي أدلى به بشأن الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي فـ

أفغانستان . ان الاصلاح الاجتماعى من أهم أهداف النظام الجمهورى، في أفغانستان . والاصلاح الاجتماعى والديمقراطية قد طبقت في أفغانستان . بل ان الحكومة والشعب الافغانى مصممين تماما على تحقيق هذا الهدف . وان ماكان يمكن تحقيقه خلال الفترة القصيرة التي انصرفت فيما بين ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٣ واليوم قد تم انجازه الى حد كبير .

اننى أدرك تماما أن المناقشات العامة قد آن لها أن تنتهي ، وأن الوقت قد مضى ولذلك فاننى أحتفنا بحق الحديث مرة أخرى اذا شعرت بأننى مجبر على ذلك .

السيد الشبيب (العراق) (الكلمة بالفرنسية) : ائذ طلبت الكلمة لأمارس حق وفدى

في الرد على البيان وعلى بعض الملاحظات التي وردت اليوم على لسان معالي السيد وزير خارجية ايران . وتعبيرا عن حسن نية العراق، ورغبتها الأكيدة في تسوية المشاكل مع الدولة القريبة ايران ، وسأقول ان الذين تحدث عنهم السيد وزير الخارجية باعتبارهم من اللاجئيين صباح اليوم هم فسى الواقع من البشر الذين أخطأوا بتركهم البلاد وفتحت لهم حدود ايران . فليكن ذلك ، وقد تكون الأسباب الداعية اليه أسباب انسانية ، ولكن مسؤولياتنا تجاه شعب العراق تجعلنا نقول أننا على استعداد لتقبل عودة هؤلاء في أى زمان وفي أى منطقة من مناطق الحدود العراقية . ان جمعية الهلال الأحمر العراقي قد أخبرت مشيلتها في ايران في أيلول / سبتمبر الماضى بعرضنا هذا وأعتقد أن السيد وزير خارجية ايران على علم بذلك تماما . ان الصليب الأحمر الدولي ومكتب الأمم المتحدة للاجئيين أيضا قد أعلمناهم بهذا الموضوع . وان نرفض أية محاولة في التدخل فى شؤوننا الداخلية نأمل من جارتنا ايران أن توافق على الاقتراح الذى تقدم به الصليب الأحمر العراقي .

هذا كل ما أود أن أقوله في هذه اللحظة ، ولكن مع ذلك سأحتفظا لوفدي بحق عرض كافة المعلومات - الخاصة بالمحاولات التي أدت الى الموقف الذي أشار اليه السيد معالي وزير خارجية ايران اليوم - على الجمعية العامة . وفي نفس الوقت فان وفدي يأمل فعلا أن تحل المحادثات المقبلة بين العراق وايران المشاكل الخاصة بحدودنا المشتركة ، وكافة المسائل الأخرى الشائعية ، وستسهم في إعادة علاقات المداقة بين بلدينا ، بحيث تعكس العلاقات التاريخية التي تربط بين شعبينا .

السيد هويدا (ايران) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة قد لاحظت صباح اليوم ، التحفظ الشديد الذي تحدث وزير خارجيتي به ، حين أشار الى التدخل كما لاحظت خطاب الاتهام الذي تحدث به وزير خارجية العراق تجاه بلادى . وقد لاحظت جميعا أن وزير خارجية بلادى قد اكتفى بالقول أنه ليس هناك أى جديد فى الوضع بيننا وبين العراق . وأنه بعد أن علم بالاجتماع الذى يجب أن يعقد بينه وبين وزير خارجية العراق فإنه قد اعتقد أن اللحظة ليست مناسبة لتكرار الأشياء التى سبق ذكرها هنا فى هذه الجمعية .

ان السيد مندوب العراق الموقر قد لاحظ أنه من الأفضل أن يعود لهذا الضبر . وبالتالي فاننى قد جئت أنا الآخر الى هنا لكى أوضح ماقاله . لكنه فى الواقع قد سهل لى مهمتى . لأن ماقاله الآن يفوق لحسن الحظ حدود التشكك .

ماهو الأمر ؟ انه يتهمنا فى الواقع بأننا قد خلقنا مشكلة لاجئين .. ماهى المصلحة التى نجنيها من تحميل أنفسنا عبء الانفاق على ١٠٠.٠٠٠ شخص ؟ وماهى الوسائل التى يمكن أن نجذبهم بها الى بلادنا ؟ هل نحن الذين نقوم بدفع الأكراد الى الفرار ؟ أم هى أعمال القصف الوحشية التى تمارس فى هذا الجزء من العراق ؟ ربما ، أراد السيد مندوب العراق أن يوعى بأننا نحن الذين قمنا بأعمال القصف هذه .

وما الذى يتوقعه السيد مندوب العراق الموقر منا حينما نجد مثل هذا الموج من اللاجئين ينجبىء الى أبوابنا ؟ ان الواجبات الانسانية بالنسبة لكل دولة مسؤولة ، أن تحتم عليها هذه الواجبات أن تستقبل اللاجئين ، وأن ترعاهم ؟ ما الذى يتوقعه منا مندوب العراق ؟ أن نخلق

حدودنا وأن نسد آذاننا عن صرخات وصيحات الألم التي يملقها هؤلاء البشر ؟ لقد استقبلناهم وقد منا لهم أكثر من مائة مليون دولار من المعونات لاعاشتهم وأبلغنا السيد مندوب لجنة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بذلك .

أما فيما يتعلق بما قاله السيد مندوب العراق بشأن الخطاب الذي أرسله الهلال الأحمر العراقي الى الشمس والأسد الأحمر الإيراني ، فان الرد على هذا الخطاب كما أعلم ، قد أرسله الشمس والاسد الأحمر في إيران الى الهلال الأحمر العراقي .

وأود أن أذكر هنا مرة أخرى ماقاله السيد وزير خارجيتي أمام هذه الجمعية صباح اليوم : " ... انني لا أريد أن أتحدث مرة أخرى عما يعرفه الجميع . ولكن نحن مستعدون لتقديم كل الايضاحات اللازمة اذا كانت هناك نية من جانب العراق لأن تبدأ هنا وفي ظل هذا الاطار الى سرد مناقضات أخرى " . (ص ٢٦ الجلسة ٢٢٠٦٤) .

لقد فكرنا في أنه طبقا لروح الاتفاق الثنائي الذي أشرنا اليه صباح اليوم ، من أجل انشاء المناخ المناسب للمناقشات التي تدور بعد ذلك فانه من الأفضل ألا نكرر هنا مايعرفه جميع أعضاء هذه المنظمة . ولكن اذا كانت هذه هي رغبة السيد مندوب العراق ، فبالتالي ياسيادة الرئيس فانني سوف أطلب منكم الأذن بأن أحتفظا بحقي في العودة الى هذا الموضوع مرة أخرى .

السيد جيتيريه ماكياس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدي قد أوضح في مناسبات متتالية موقف المكسيك تجاه مشكلة البلوش . واننا لانود تكرار هذا الموقف هنا ولكن مع ذلك نود أخذنا في الاعتبار لما جاء على لسان السيد ممثل جواتيمالا أود أن نقول اننا نتمسك بموقفنا .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : الآن ننهي المناقشة العامة .

برنامج العمل

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : كما ورد في يومية الأمم المتحدة اليوم ، تحت عنوان " الاجتماعات المقبلة " فان الاجتماع القادم للجمعية العامة سيعقد غدا بعد الظهر وسيخصص للبنود ١٠٢ ، ١١١ ، ١٦ من جدول الأعمال .

وفى يوم الاثنين ، سيكون هناك اجتماعان للجمعية العامة ، من أجل البند رقم ١٠٨ من جدول الأعمال "قضية فلسطين" .

(رفعت الجلسة الساعة . ١٨٠٠)